الأصول النحوية لعلم المناسبات القرآنية

بحث في منازل الكلام، وعلل تجاور الجمل في النص/ الخطاب

The grammatical principles of the science of Quranic occasions

Research into the stages of speech, and explain the juxtaposition of sentences in the text/discourse

إعداد

د/محمد عبد الفتاح الخطيب

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف

" والمعاني في هذا العالم مُتلاقيةٌ على تفاوُتها، ومُجتمعةٌ مع ظاهر تفرقها،

لكنها مُحتاجة إلى طَبٍّ بها ومُلاطفٍ لها"

المحتسب، ابن جني (2/ 41)

"ارتباطُ آي القرآن بعضها ببعضٍ؛ حتّى تكون كالكلمة الواحدة، متّسقة المعاني،
منتظمة المباني، علمٌ عظيمٌ... والّذي ينبغي في كلّ آية أن يبحث أوّل كلّ شيء
عن كونها مكمّلة لما قبلها، أو مستقلّة، ثمّ المستقلّة ما وجه مناسبتها لما قبلها؟
ففي ذلك علمٌ جَمٌّ، وهكذا في السّور يطلب وجه اتّصالها بما قبلها وما سيقت له"

البرهان في علوم القرآن، الزركشي (1/ 36- 37)

المستخلص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأصول النحوية التي بُني عليها علم المناسبات القرآنية، وذلك من خلال دراسة منازل الكلام وعلل تجاور الجمل في النصوص، ولا سيما في الخطاب القرآني. يتناول البحث الاتهام الموجه إلى النحو العربي بأنه نحوُ جملة لا يتعدى حدود المفردة والتركيب، ويؤكد أن التراث العربي الإسلامي يمتلك جهازًا إجرائيًا متكاملًا لتحليل النصوص، يضاهي أو يفوق ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة.

يناقش البحث كيفية تناول علماء التفسير وأصول الفقه والبلاغة لظاهرة الترابط بين الجمل والآيات في القرآن الكريم، مستعرضًا آراء عدد من العلماء البارزين مثل الرازي، الزركشي، البقاعي، وابن عاشور في تحليلهم لعلاقات الآيات والسور، مما يثبت أن علم المناسبات القرآنية ليس مجرد اجتهاد فردي، بل امتداد لمنهجية عربية أصيلة في فهم العلاقات النصية.

كما يبرز البحث أهمية "المناسبة" كأحد أهم مباحث تحليل النص القرآني، إذ تتجاوز الدراسات التقليدية للنحو، وتركز على العلاقات العميقة بين الجمل والآيات، من خلال مفاهيم مثل التقييد، التبيين، التوكيد، والتناسب. ويؤكد أن هذا المنهج النحوي العربي في تحليل النصوص له أسسه ومفاهيمه الخاصة، بعيدًا عن محاولات إسقاط المصطلحات الغربية عليه دون اعتبار لنسقه المعرفي.

في الختام، يدعو البحث إلى إعادة الاعتبار للتراث النحوي العربي بوصفه إطارًا متكاملًا لتحليل الخطاب والنصوص، مع التأكيد على ضرورة التحيز إليه كمنهج علمي مستقل، قادر على تقديم تفسير دقيق ومتسق للعلاقات النصية في القرآن الكريم، بعيدًا عن إسقاطات النظريات اللسانية الغربية.

الكلمات المفتاحية: الأصول النحوية؛ علم المناسبات القرآنية؛ تحليل النصوص؛ الخطاب القرآني؛ منازل الكلام

Abstract:This research aims to uncover the grammatical foundations upon which the science of Qur'anic coherence (ʿilm al-munāsabāt) is built, through the study of speech levels and the reasons behind the juxtaposition of sentences in texts, particularly in Qur'anic discourse. The research addresses the accusation that Arabic grammar is sentence-based and does not extend beyond individual words and structures. It asserts that the Arab-Islamic linguistic heritage possesses a comprehensive procedural framework for text analysis that rivals or even surpasses modern linguistic studies.The study examines how scholars of exegesis, Islamic jurisprudence, and rhetoric have approached the phenomenon of coherence between sentences and verses in the Qur'an. It highlights the perspectives of prominent scholars such as Al-Rāzī, Al-Zarkashī, Al-Biqāʿī, and Ibn ʿĀshūr in their analyses of verse and surah relationships. This demonstrates that the science of Qur'anic coherence is not merely an individual effort but rather an extension of an authentic Arabic methodology for understanding textual relationships.

The research also emphasizes the importance of "coherence" as one of the most crucial aspects of Qur'anic text analysis. It goes beyond traditional grammatical studies to focus on the deep relationships between sentences and verses through concepts such as restriction, clarification, emphasis, and proportionality. It argues that this Arabic grammatical approach to text analysis has its own foundations and concepts, independent of attempts to impose Western linguistic terminology on it without considering its native epistemological framework.In conclusion, the research calls for a renewed appreciation of Arabic grammatical heritage as a comprehensive framework for discourse and text analysis. It stresses the necessity of adhering to it as an independent scientific methodology capable of providing an accurate and coherent interpretation of textual relationships in the Qur'an, without being subjected to the projections of Western linguistic theories.

Keywords: Grammatical Foundations; Science of Qur'anic Coherence; Text Analysis; Qur'anic Discourse; Levels of Speech.

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ، رَبِّ أَسْأَلُكَ عَوْنًا لَا يَنْقَطِعُ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، مَصَابِيحِ الهُدَى، وَقُدْوَةِ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الدِّيْنِ.

وَبَعْدُ،

فلا تكاد تجد أمةً من الأمم يُراد لها أن تخرج من التعلق بالتراث الذي صنعته، إلى التعلق بتراثٍ مِن صنع أمة سواها، مثلَ أمتنا الإسلامية، فهي مدعوة، دائمًا -في إطار الجدلية القائمة في حياتنا الثقافية بين "التراث" و"الحداثة"- إلى التخلي عن علومها، والتحيُّز"([1]) إلى علوم الآخرين، تحت زعم التجديد والتطوير!

على أن أكثر من يلهج بهذه القالة في "تراثنا الإسلامي العربي " ممن ليس لهم بصرٌ بهذا التراث، ولا معرفةَ لهم بعلومنا، ولم يمارسوا، قط، عناء البحث عما تفرق فيه، فلم يستبن لهم أن للماضيين من علماء أمتهم موروثًا غنيًّا وضخمًا، مما لا يستطيع ناظرٌ خبيرٌ أن يخطئ فيه "صحةَ البناء الفكري" و "كمالَ النبض الحي" على مر هذه القرون.

ومن ثم رأينا، في زمننا هذا، كثيرًا من القراءات لتراثنا (فقهًا ونحوًا وتفسيرًا وبيانًا وأصولًا وسياسة واجتماعًا) تدعي تطويره، بل "تثويره"، وفي الوقت نفسه، تستمد آلياتها من خارج نطاق "التداول العربي الإسلامي" تحيُّزًا إلى علوم الآخرين ومفاهيمهم! ورحم الله الإمام عبد القاهر الجرجاني، فكأنه ابتلي بشيء من ذلك في زمانه، فقال واصفًا حالة هؤلاء الذين تكلموا في علوم أمتهم بما لا يعرفون، وتطاولوا على الحديث فيها بما لا يفقهون، تسلطًا على التراث، وتجميدًا له: "ولو أنَّ هؤلاءِ القومَ إذْ تركوا هذا الشَّأنَ تركوهُ جملةً... ولم يَخُوضوا في التّفسير ، ولم يتعَاطَوا التأويلَ، لكانَ البلاءُ واحدًا، ولكانوا إذْ لم يَبْنوا لم يَهْدِموا، وإذْ لم يُصلحوا لم يكونوا سَببًا للفَسادِ، ولكنّهم لم يَفْعَلُوا، فجلبوا منَ الدّاءِ ما أعْيَى الطبيب، وحَيَّر اللّبيب، وانتهى التَّخليطُ بما أتَوه فيه، إلى حَدٍّ يُئِسَ من تَلافيه، فلم يَبْقَ للعارفِ الذي يكره الشَّغبَ إلاَّ التَّعجُّبُ والسّكوتُ. وما الآفةُ العُظمى إلاَّ واحدةٌ، وهي أن يجيءَ منَ الإنسانِ، ويجريَ لفظهُ، ويمشي له، أن يكثِّرَ في غيرِ تَحصيل، وأن يُحَسِّنَ البناءَ على غيرِ أساس، وأن يقولَ الشَّيءَ لم يَقْتُلْه عِلْمًا. ونسألُ الله الهدايةَ، ونرغبُ إليه في العصمة"([2]).

ومن هذا "التحيُّز" ما ظهر من قراءات في النحو العربي، بَعُدت، في أحايين كثيرة، عن "أصول النظرية النحوية العربية"، ثم أخذت تصدر أحكامًا مسكونةً بالتحيز إلى علوم الآخرين، وإلى مفاهيمهم، ومن ذلك ما اتُّهم به النحو العربي بأنه نحوُ "جملة" لا يتجاوز المفردة والتركيب، فلا معالم فيه لـ "نحو النص" أو "تحليل الخطاب" ([3])مصطلحًا ومفهومًا.

---

[1]- يطلق مصطلح "التحيُّز" ويراد به: الميل إلى نسق معرفي معيَّن، ومحاكمة كل الأنساق المعرفية الأخرى من خلاله، وهو ثلاثة أنواع:" تحيز للذات"، و"تحيز للآخر ضد الذات"، و"تحيز للحقائق ضد أية ذات". ينظر: إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير: د. عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط2، 1417هـ/1996م.

[2] - دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجانى، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة، ط3، 1413هـ/ 1992م، صـ32.

[3]- على الرغم من شيوع مصطلح "نص" في الدراسات اللغوية الحديثة، فلا يكاد الباحث يقف على تعريف واضح يصدر عنه، وإذا جهدنا لوضع تعريف محدد من مجمل ما ذكر نستطيع القول: إن مصطلح "نص" يطلق ويراد به:

وذلك يرجع في تقديري، إلى أحد أمرين: إما لأن بعضًا من هذه القراءات كان منشغلًا بالنظريات اللغوية الغربية، التي ظهرت مبكرًا مع مطلع القرن العشرين، وإما لأن بعضًا غير قليل منها كان معنيًّا كل العناية بالتفتيش في تراثنا النحوي عما يوافق ما جاء في الدرس اللغوي الغربي، فأخذ يسقط عليه كثيرًا من المفاهيم اللسانية الحديثة، فكانت القراءة مسكونة بهاجس البحث عن تجليات فكر الآخرين في تراثنا، قراءة تتناول تراثنا النحوي بمنطق "الدرس اللغوي الغربي" و بمفاهيمه هو، لا بمنطق الفكر العربي الذي أنتج ذاك النحو وبمفاهيمه النابعة من نسقه المعرفي.

وخير مثال على ذلك كثير من الدراسات التي تحدثت عن "نحو النص" في العربية، إذ أخذت تبحث عن دلائل وجوده في العربية بالمفاهيم نفسها التي وجد بها في الفكر اللغوي الغربي، فإذا كان "نحو النص" في اللسانيات المعاصرة قائمًا على مفاهيم: "السبك"، و"الحبك"، و"صحة الإحالة"، و"سلامة الترابط " فإننا رأينا جل من تحدث عن "نحو النص" في العربية يحاول جاهدًا إثبات هذه المفاهيم في تراثنا العربي، وكأننا لا نملك "منهجية" في "تحليل النص/ الخطاب" لها "نسقها المعرفي "و"مفاهيمها" الخاصة بها، و قد أذهلنا هذا عن كثير من كنوز تراثنا النحوي في بيان "ضروب" العلاقات، و"أحوال" تكوين الجمل، و"دقائق" الروابط والترتيبات التي يتشكل من خلالها النص/ الخطاب!

والحقيقة أننا ما لم نهتد إلى إبداع مفاهيم تعبر عن رؤية العربية في بيان العلاقات التي يقوم عليها " النص/ الخطاب"، وتأصيل هذه المفاهيم استدلالًا بها وعليها، وما لم ننشئ " فضاء اصطلاحيًّا" وفق نماذج النحو العربي وأنساقه المعرفية، أقول: ما لم نهتد إلى ذلك فإننا بلا شك، سنظل في هذا "التحيُّز" لعلوم الآخر، وما يؤدي إليه من "استلاب حضاري"([1]).

تتابع من الجمل، والأقوال التامة التي تحكمها علاقات تجعلها نسيجًا واحدًا متماسكًا. (ينظر: معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو، ودومينيك منغو، بإشراف وترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس،2008، صـ553) و"النص" بهذا التعريف مرادف لـ"الكلام" أو "الخطاب" وهو ما نتبعه في بحثنا هذا ومن ثم وضعنا شرطة مائلة (نص/ الخطاب) إشارة إلى المراوحة بين المصطلحين في الدلالة على مفهوم واحد، وإن كان بعض السياقات ترى أن "النص" قد يشير إلى الكلام المكتوب، وأن الخطاب يشير إلى الكلام المنطوق، أو أن "النص" قول مستقل بنفسه لا يلتفت فيه إلى سياق استعمالي، بخلاف الخطاب فإنه لابد فيه من ملاحظة سياقه الاستعمالي (ينظر: المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم، محمد عناني، الشركة المصرية العالمية للنشر/لونجمان، ط2003،3م، صـ115- 116) أما المتتبع لسيرورة مصطلح "النص" في تراثنا العربي الإسلامي، فقهًا ونحوًا وتفسيرًا، فإنه يلحظ أن مصطلح "نص" لم يكن يطلق ويراد به مفهومه في اللسانيات المعاصرة(متتالية من الجمل)، بل كان يطلق ويراد به أحد أمرين: قول الشيء قولًا محكمًا، أي: صريحًا، لا يحتمل إرادة غيره، و لا يتطرق إلى فحواه إمكان التأويل، سواء أكان جملة أم مجموعة من الجمل المتتابعة، كما يطلق ويراد به: مجرد الخطاب الشرعي، كتابًا وسنة (سواء كان ظاهرًا، أو مفسرًا، أو نصًا، أو حقيقة، أو مجازًا) فيقال: الدليل إما نص وإما معقول (ينظر: المنخول من تعليقات الأصول، الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر، دمشق، ط2، 1400 هـ، 165/1) فليس مطلق نص كما في المفهوم الغربي، لكن ليس معنى ذلك أن "النص" بمفهومه الحديث كان غائبًا في تراثنا، بل كان المفهوم مشغولًا بمصطلحات أخرى من نحو: الكلام، والقول، والخطاب"(ينظر: أصول تحليل الخطاب فى النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس،2001م.1/ 197).

[1] - من أخطر أشكال "التحيز": أن تُستخدم ، في علم من العلوم، مفاهيم ومصطلحات غريبة عن بنيته وأنساقه المعرفية؛ إذ تفرض هذه المفاهيم المستعارة "إطارًا مُعيَّنًا" في فهم هذا العلم، وقد يكون هذا الإطار غير دقيق في التعبير عن مسائل هذا العلم وشواغله المعرفية، ومن هنا أصبح من المقرر لمن يبحثون في "إشكالية التحيُّز" وخاصة في العلوم: أن "المفاهيم" هي انعكاس لجوهر الحضارة والعلوم التي أنتجتها، ومن "الخطل" نقل تلك المفاهيم من

(2)

لا أبعد إذا قلت: إن بين أيدينا تراثًا ثريًّا، ودقيقًا جدًا في تحليل النص/ الخطاب، ترى ذلك في كتب التفسير، وتوجيه متشابه القرآن، ومنازل القرآن الكريم في الوقف والابتداء، وفي كتب أحكام القرآن، والبلاغة، وأصول الفقه، واستدلالات الفقهاء، وشروح الشعر، كما تراه أوضح ما يكون في حديث أبرز من اهتموا بـ "مناسبات" النظم القرآني، ووجوه ارتباطاته، وتلاحم سوره وآياته، كالرازي (ت: 606هـ) وأبي جعفر الغرناطي (ت: 708) والزركشي (ت: 794هـ) والبقاعي (ت: 885هـ) وابن عاشور (ت: 1393هـ).

إذ تجد هناك حديثًا عميقًا عن "علل" تجاور الجمل، و"منازل الكلام" اتصالًا وانقطاعًا، والتباس الكلام بالكلام وتفرع المعنى على المعنى، والنظر في "روابط" الجمل، وأنواع ترتيبها وتلاقيها، وتوخي ما يكون بين معاني الجمل تجميعًا وتفريقًا، والكشف عن المنطق" النصّي" الثاوي خلف تلك "المنازل" التي بها تتجلى خصوصية الخطاب القرآني النظمية والإعجازية، حتى بدا عندهم الخطاب القرآني، على تباعد مطارحه ومنازله، بناء واحدًا، متلاحم الأجزاء، يشد بعضه بعضًا، ويتنامى ويترابط ويتشابك، وما في ذلك من الدقة واللطف والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش في كثير من الأحيان!

ومن هنا جاءت أطروحة هذا البحث: "الأصول النحوية لعلم المناسبات القرآنية" لا لتثبت أن "تراثنا الإسلامي العربي " وبخاصة النحو العربي، وامتداداته في العلوم المتصلة بالخطاب القرآني([1])، يملك في أنساقه المعرفية، جملة من المفاهيم الإجرائية المتحكمة في "النص/ الخطاب" بناء وتحليلًا، فحسب، بل تأتي أيضًا؛ لتثبت أنه قد توفر فيه "جهاز إجرائي" لتشكّل" النص/ الخطاب"، وضبط "معاقد المعاني" أصلًا وعدولًا، و"بيان منازل الكلام " اتصالًا وانقطاعًا، يَعَزُّ إيجاد نظير له، أو بديل عنه، بل ويدعو، بشدة، إلى "التحيُّز" إليه.

بيئتها العلمية إلى بيئة علمية أخرى غريبة عنها وذلك في سياق ما أشار إليه المفكر د. علي شريعتي بمصطلح: "جغرافية الكلمة" ويعني به: أن مفهومًا ما لا يمكن نقله من بيئته العلمية، أو الحضارية إلا محملًا بنماذجه وأنساقه المعرفية الأصيلة في "بيئته الجغرافية" التي نبت فيها، ثم إنه قد لا يكون صالحًا للاستنبات في "جغرافية أخرى". ينظر العودة إلى الذات، علي شريعتي، ترجمة: إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، بيروت، 2007، صـ360 وما بعدها.

[1]- وأي فصل، أو عزل مرذول بين النحو وامتداداته في علوم العربية، وبخاصة علوم القرآن الكريم، والفقه وأصوله، وشروح الشعر، إنما هو هدم لبنائه، وبُعدٌ عن مقاصده وسر جلاله وامتلائه، حتى لم يعد أهون على البعض من أن يُشَنِّعَ على التراث النحوي وأهله؛ ومن ثم يُعَدُّ إعادة تقويم "خطاب التجزئة" فى تعامله مع تراثنا الإسلامى العربى، عملًا مشروعًا، من الناحية "المنهجية"، ومن الناحية "المعرفية" معًا، وفي هذا يقرر شيخنا محمد أبو موسى أنه "يستحيل أن تفهم علمًا من علوم العربية إذا كنت لا تقرأ إلا هو، ولو حفظته عن ظهر قلب؛ لأن عروقه التي تمتص من الجهات المختلفة في البنية العقلية التي صاغته تائهة منك" مدخل إلى كتابَيْ عبد القاهر الجرجاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م، صـ 177، على أن هذه النظرة التجزيئية قد راجت و طغت طغيانًا في القراءة المعاصرة للتراث الإسلامى وإعادة تقويمه، مما استحال معها الفهم الدقيق لكثير من علوم الإسلام وطرائقها فى بناء المعرفة من ناحية، كما استحال معها التقويم العادل لنجاعتها والبناء عليها من ناحية ثانية. ينظر في نقد تلك النظرة التجزيئية في التعامل مع التراث العربي الإسلامي: تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، صـ75.

(3)

قرر علماء التفسير، ومتشابه القرآن الكريم أنه مثلما أن لكل كلمة مع صاحبتها مقامًا، فإن لكل جملة أو آية مع صاحبتها في القرن الكريم مقامًا؛ ففي " كلِّ آيةٍ معنى تنتظم به بما قبلها، ومعنى تتهيَّأُ به للانتظام بما بعدها"([1]) و"ينبغي في كلّ آيةٍ أن يبحث أوّل كلّ شيءٍ عن كونها مكمّلةً لما قبلها، أو مستقلّةً، ثمّ المستقلّة: ما وجه مناسبتها لما قبلها؟"([2]).

وتطَلُّب هذا المعنى الذي تنتظم به الآية القرآنية بالتي قبلها، وتتهيأ به للانتظام بما بعدها، والبحثُ عن علل تلاقي جمل القرآن الكريم، وترتيب آياته، وتمكُّنِ ارتباط أجزاء نظمه، والوقوفُ على علاقات المعاني بعضها ببعض من حيث التناسل والتناسب وتواليها في بناء السورة القرآنية = تَطَلُّب هذا هو ما يعرف بـ علم "المناسبة"([3]) الذي يمثل أحد أهم المباحث، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، في فقه "منازل" الكلام أو الجمل في النص/ الخطاب ([4]).

فقد تجاوز الدرس النحوي، مع علماء "المناسبات" القرآنية النظر في علاقة (الإسناد) بين الكلم في نطاق الجملة، إلى النظر فيما بين الجمل من علاقات (التقييد) و(التبيين) و(التوكيد)...إلخ، بل تجاوز ذلك إلى استنباط الأصول والقوانين (المعنوية) التي تؤذن بالربط بين الكلام والكلام وفق المقتضيات الكلية لـ النص/ الخطاب، وهي أصول تتعلق في جانب منها بـ "منازل" الكلام، اتصالًا وانقطاعًا، كما تتعلق في جانب آخر بـ "منازل" المعاني، تجميعًا وتفريقًا ([5]).

وقد أجمل الإمام الزركشي هذه "المنازل" في معرض حديثه عن طرق التجميع بين الآيات، وتتابعها، ومجيء بعضها في إثر بعض، وما تقوم عليه من أصول،

---

[1] - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ/ 1992م، 1/ 234- 235.

[2] - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط1، 1376 هـ - 1957 م، 37/1. وكما زاوج الدرس النحوي بين مصطلحي (الجملة) و(الكلام) زاوج الذين عُنوا بالبحث في (المناسبات) القرآنية بين مفهوم (الآية) ومفهوم (الجملة) فهم عندما يتحدثون عن "تناسب الآيات" يقصدون في الغالب "تناسب الكلام" أي: الجمل باعتبارها مكونًا مباشرًا من مكونات الخطاب؛ حتى إنك تستطيع أن تقرر أن جهودهم في هذا الباب كانت منصرفة إلى تحليل العلاقات بين الجمل، وبيان ترابطها، وعلل مجيء بعضها في إثر بعض، حتى في إطار الآية الواحدة، فجميع ما يمكن أن تحدث به عن التناسب بين الآيات يمكن أن تحدث به عن التناسب بين الجمل. ينظر: مبدأ الانسجام في تحليل الخطاب القرآني من خلال علم المناسبات، شوقي البوعناني، مؤمنون بلا حدود، المغرب- بيروت، ط1، 2018م، صـ 281).

[3] - ويسميه شيخنا محمود توفيق سعد بـ (علم أنساب المعاني وعلاقاتها) ينظر كتابه: استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2024م صـ 62، و130، و166، و816.

[4]- زاوج الدرس النحوي قديمًا بين المصطلحين: (الجملة) و(الكلام) حتى إن بعض النحويين يستخدمهما بمعنى واحد، يقول الزجاجي: "اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل، وهي: كل كلام عمل بعضه في بعض"(المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1430هـ/2009م، 2/398)، وفرق جل المتأخرين بينهما؛ إذ جعلوا شرط الكلام "الإفادة" بخلاف "الجملة" إذ شرطها "الإسناد" فقط، والبحث يتبع طريق المزاوجة بين المصطلحين؛ فحيث أُطلق أحدهما يُراد به الآخر أيضًا.

[5] - وبهذا يغدو مصطلح (النحو) ذا مفهوم أوسع مما ذهب إليه المتأخرون الذي اقتصر على توخي معاني النحو بين الكلم في الجملة وأشباهها، وأصبح يُعنى به عند علماء (المناسبات): نحو العرب في الإبانة عن المعاني بدءًا من الكلمة والجملة وأشباهها، وانتهاءً بالعلاقات بين الجمل المكونة لـ النص/ الخطاب أصلًا وعدولًا.

فقال: " ذِكْرُ الْآيَةِ بَعْدَ الْأُخْرَى:

أ- إمّا أن يَظهر الارتباط بينهما لتعلّق الكلام بعضه ببعضٍ، وعدم تمامه بالأولى، فواضحٌ، وكذلك إذا كانت (الآية) الثّانية للأولى على جهة التّأكيد والتّفسير، أو الاعتراض والتّشديد، وهذا القسم لا كلام فيه.

ب- وإمّا ألّا يظهر الارتباط، بل يظهر أنّ كلّ جملةٍ مستقلّةٌ عن الأخرى، وأنّها خلاف النّوع المبدوء به، فإمّا:

1- أن تكون معطوفةً على ما قبلها بحرفٍ من حروف العطف المشرك في الحكم... ولا بدّ أن تكون بينهما جهةٌ جامعةٌ... وفائدة العطف جعلهما كالنّظيرين والشّريكين... وقد تأتي الجملة معطوفة على ما قبلها ويشكل وجه الارتباط.

2-ألّا تكون معطوفةً، فلا بدّ من دعامةٍ تؤذن باتّصال الكلام، وهي قرائن معنويّةٌ مؤذنةٌ بالرّبط.

والأوّل(المعطوف) مزجٌ لفظيٌّ، وهذا (غير المعطوف) مزجٌ معنويٌّ، تنزل الثّانية من الأولى منزلة جزئها الثّاني، وله أسبابٌ: أحدها: التّنظير... الثّاني: المضادّة... الثّالث: الاستطراد..."([1]).

ووفقًا لما ذكره الإمام الزركشي يمكن إرجاع تلك المنازل بين الكلام والكلام في النص/ الخطاب إلى أصلين:

المنازل بين الكلام والكلام

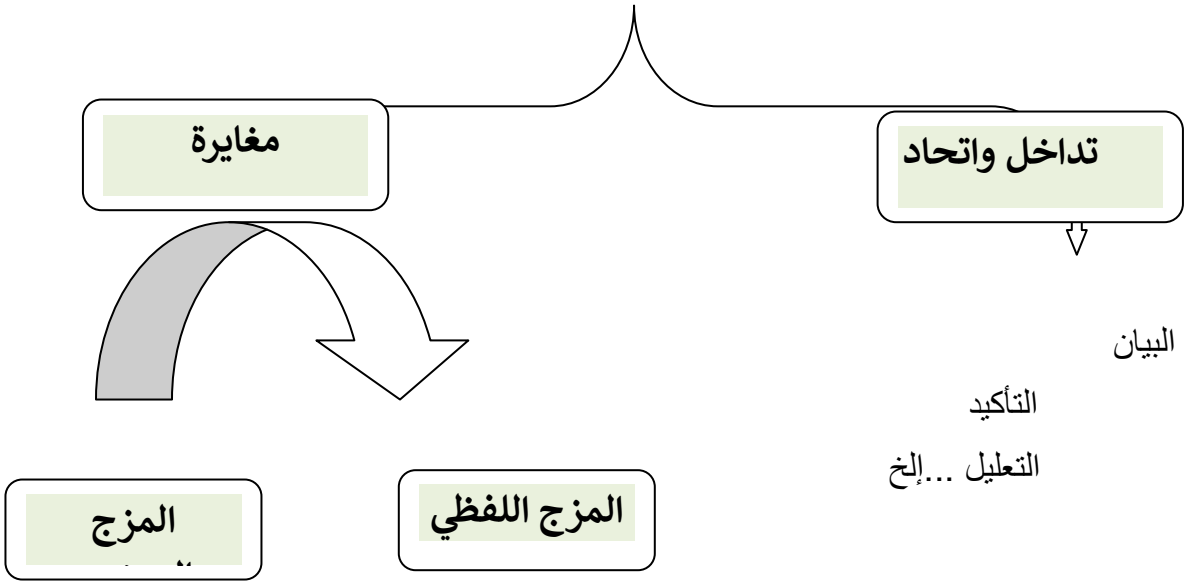

وتلك المنازل لا تكون هكذا اعتباطًا، بل لكل منها من المقامات ما لا يليق بالآخر؛ إذ ثمة فرق في انتظام المعاني بين أن يأتي الكلام على صورة يكون فيها معناه من سبب ما قبله، ومن قيوده وجملة ذيوله، فَيُجْمَعُ بينهما معقودَين عَقدًا واحدًا، ككون الكلام في موقع العلّة لكلامٍ قبلها، أو في موقع البيان،

[1] - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/ 40- 50.

أو في موقع جواب سؤالٍ يثيره الكلام السابق، وبين أن يأتي الكلام وقد ثُني به العِنان للدلالة على معنى مستقل، وإن اتفق معه في الغرض العام من النص/ الخطاب، وتفصيل ذلك ما يلي:

أولًا: منزلة التداخل والاتحاد

وذلك حيث يكون الكلام الثاني من سبب الأول، ومن جملة ذيوله عامليًّا؛ فيحتل ما يحتله الأول من المواضع والمحلّات الإعرابية ([1]).

أو حيث يكون معنى الثاني من تمام منطوق الأول أو مفهومه، فهو وإن كان منقطعًا عامليًّا عنه، فهو مرتبط به معنًى تلازمًا واقتضاءً ([2]). فيتنزل الكلام من الكلام قبله منزلة "القيد" له ([3])، ويرتبط به ارتباطًا داخليًّا؛ إذ تقرير الشيء، أو تأكيده، أو تبينه، أو تفسيره "لاحق به، ومتمم له، وجار مجرى بعض أجزائه كالصلة والموصول، والصفة والموصوف" ([4])، فاستغنى بذلك "عن تعلقه بالحرف الرابط العاطف"([5]).

---

[1] - وذلك فيما يعرف بـ(الجمل التي لها محل من الإعراب) أي: أنها تشغل محلًّا إعرابيًّا كأن تتعلق بما قبلها عامليًّا، وتحل منه محل المفرد، يقول ناظر الجيش: "والضابط فيه: أن كل جملة وقعت موقع المفرد كان لها محل، وما لا فلا، وقد قسمتُ الجمل بالاعتبار المذكور إلى ثمانية أقسام، أربعة منها له محل، وهي: جملة الخبر، والحال، والصفة، والمضاف إليها... وأربعة منها ليس لها محل، وهي: الابتدائية، والموصول بها، والمفسرة، والاعتراضية " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من الباحثين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1428هـ/ 2007م، صـ2352. على أن تنزل الكلام مما قبله منزلة القيد كأنه مفرد من مفرداته، خلافُ الأصل؛ لأن الكلام التامّ المستغني الأصل فيه ألا يدخل في علاقات تركيبية ولا إعرابية مع بنية عاملية أخرى، يقول ابن الخشاب: "اعلم أن أصل الجملة الاستقلالُ بنفسها، والمفرد ليس كذلك، إلا أنها قد تقع موقعه في بعض الاستعمال؛ فتكون كغير المستقل، ويحكم عليها بإعراب في موضعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه" المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1392هـ/ 1972م، صـ340؛ ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى أن ما يتنزل من الكلام منزلة القيد فيما قبله، كأن يكون حالًا أو وصفًا لا يطلق عليه "كلام" بل هو "جملة" لأن إسناده ليس مقصودًا لذاته؛ إذ شرط الكلام أن يكون الإسناد فيه مقصودًا لذاته، ينظر: شرح تلخيص المفتاح (المطول) سعد الدين التفتازاني، تحقيق: ضياء الدين القالش، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1442هـ/ 2021م، صـ453.

[2] - فانقطاع الكلام عامليًّا عمَّا قبله لا يقتضي انقطاعه معنويًّا عنه؛ ولذلك يقول الأمير في حاشيته على المغني موضحًا لمراد بعدم تعلق الجمل التي لا محل لها بما قبلها، هو "عدم التعلق الصناعي، باتباع، أو إخبار، أو حالية، ولا يضر الاتباع معنى بغير ذلك.. فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الإعراب" (حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د ت) 46/2)

[3] - المراد بالقيد هنا: ما كان من الكلام زائدًا على أصل التركيب، كالحال، والمفعول المطلق المبين، والمفعول فيه، وبعض المفعول له، وهو ما كان علة لنفي الفعل، بخلاف المفعول له الذي هو علة للنفي، ومن القيود: الصفة المخصصة دون الكاشفة، والمجرور بلام التعليل، والشروط، وما يفيد الغاية. ينظر: الإنجاز بوعد التعليق على دلائل الإعجاز، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، تحقيق: د. إبراهيم بن أحمد الوافي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2021م، صـ352

[4] - الخاطريات، لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، صـ39.

[5] - الإغفال (= المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزَّجَّاج): أبو علي الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1424هـ) 2/ 52.

وهذا يجئ على أنحاء شتى، ووجوه مختلفة في القرآن الكريم، كأن تكون الجملة أو الآية لما قبلها بيانًا، أو تأكيدًا، أو تقييدًا...إلخ فتكون كما يقول البقاعي "منتظمة بما قبلها انتظام الدر اليتيم في العقد المحكم النظيم؛ لأنها إما أن تكون علة لما تلته، أو دليلاً، أو متممة بوجه من الوجوه"([1]).

وأوضح مثال على ذلك آية الكرسي: {ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ} (البقرة: 255).

فهي تتكون من سبع جمل كبرى، أولاها: {ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ}([2]) فهي الجملة الأمة التي بنيت عليها بقية الجمل في بناء وتشكيل المعنى القرآني لهذه الآية الكريمة، وهو تقرير وحدانية الله تعالى، ثم توالت بعدها الجمل بلا عاطف؛ إذ كل جملة مما يليها مترتبة عليها، ومن تمامها، ومتنزلة منها منزلة القيد، إمّا بيانًا لمكنون فيها، وإمَّا تقريرًا لمضمونها، أو تعليلًا، فتشابكت وتداخلت، وصارت كأنها جملة وُضعت وضعًا واحدًا، لا سبيل لك أن تقف على المعنى القرآني المراد منها إلا بعد آخر حرف منها؛ فاستغنت بهذا التداخل والاتحاد المعنوي عن أي رابط خارجي، يقول الزمخشري: "إن قلت: كيف ترتبت الجمل في آية الكرسي من غير حرف عطف؟ قلت: ما منها جملة إلا وهي واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه؛ والبيان متحد بالمُبَيَّن، فلو توسط بينهما عاطف لكان كما تقول العرب: بين العصا ولحائها، فالأولى {لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ } بيان لقيامه بتدبير الخلق، وكونه مهيمنًا عليه، غيرَ ساه عنه، والثانية {لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ} لكونه مالكًا لما يدبره، والثالثة {مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ} لكبرياء شأنه، والرابعة {يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ } لإحاطته بأحوال الخلق، وعلمه بالمرتضى منهم المستوجب للشفاعة، وغير المرتضى، والخامسة {وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ } لسعة علمه، وتعلقه بالمعلومات كلها"([3]) ويقول البقاعي: "وقد علم من هذا التقرير أنّ كلّ جملة استؤنفت فهي علة لما قبلها، واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه"([4]).

---

[1] - نظم الدرر، 19/ 233.

[2] - للجملة، وللآية كلها، وجوه أخر من الأعاريب وصلت فيها جملها إلى عشر جمل، ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ، 2/ 538، والتحرير والتنوير (=تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، للشيخ الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م) 3/ 17. وينظر: استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، صـ415- 433. ففيه مزيد بيان لمنازل الجمل في تلك الآية الكريمة.

[3] - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ، 1/ 301-302. أما قوله: {وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ} فالواو فيه للاستئناف، وهو تذييل لمعنى الكبرياء والعظمة والعلا الذي اشتملت عليه الآية، فاختصت بمزيد فضل اقتضى العطف الدال على المغايرة، وإن كانت في حقيقتها تحمل توكيدًا لما سبق. ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (= فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، بإشراف د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1،1434 هـ / 2013 م: 3/ 492..

[4] - دلالة البرهان القويم على تناسب آي القرآن العظيم، للبقاعي، تحقيق: أحمد بن فلاح الضبعان، دار الفاروق، عَمّان، ط1، 1443هـ/ 2022م، 3/ 839.

ونظيره قوله تعالى في وصف المنافقين: {وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ} (البقرة: 14) فقولهم:{إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ} تقرير، أو تعليل لقولهم: {إِنَّا مَعَكُمۡ } لأنّهم إذا كانوا معهم، كان ما أظهروه من مفارقة دينهم استهزاءً، فهو من سبب الأول ومن جملة ذيوله، إما على التأكيد، أو البدلية ([1])؛ وكلاهما مؤذن بفصل الجملة عمّا قبلها، يقول الشهاب الخفاجي: "تُرك العطف في قوله: {إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ} لكونه علة للأوّل، من غير نظر إلى تأكيد، أو بدل، أو استئناف"([2]).

ونظيره قوله تعالى: {وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّ } (البقرة: 109) فقد جاء بلا عطف؛ لأنه بيان لقوله تعالى: { مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ }(البقرة: 105) إذ إنهم "إذا لم يودّوا مجيء هذا الدّين الّذي اتّبعه المسلمون، فهم يودّون بقاء من أسلم على كفره، ويودّون أن يرجع بعد إسلامه إلى الكفر... فلأجل ذلك فصلت هاته الجملة؛ لكونها من الجملة الّتي قبلها بمنزلة البيان، إذ هي بيانٌ لمنطوقها ولمفهومها" ([3]).

وفي قوله تعالى:{وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ١١٥ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ} (التوبة: 115-116) يرى ابن عاشور أن قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ} وقع موقع التذييل للآية قبله بما يفيده من عموم، وتأكيد لمضمون الكلام قبله: {إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ} فهو من سببه ومن جملة ذيوله؛"ولذلك فُصل بدون عطفٍ؛

---

[1] - للنحاة في إبدال الجملة من الجملة خلاف، فجوزه بعضه على الإطلاق إذا كانت الثانية أوفى بالمراد وأتم في الدلالة، وبعضهم منعه على الإطلاق، وبعضهم جوزه إذا كانت فعلية من فعلية، يقول أبو حيان: (البدل لا يكون في الجمل إلا إن كان الجملة فعلية تبدل من فعلية، فقد ذكروا جواز ذلك" البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط1، 1420هـ، 1/ 30، وقال في موضع آخر: "فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم" 9/ 38. وذهب بعض العلماء أنّ المراد بالبدل بين الجمل ليس المصطلح المشهور، وهو أنه أحد التوابع لما قبله، بل المراد بالبدل هنا أنّ الجملة الثانية تسدّ مسد الأولى وتغني عنها غناء البدل عن المبدل منه، قال الشهاب الخفاجي: "والحق الحقيق بالقبول أنّ البدل بأنواعه يقع في الجمل مطلقا سواء كان لها محل من الإعراب أو لا. وهو مقتضى إطلاق كلام النحاة، والمفسرين، وأهل البيان، وتشهد له أمثلتهم، ولا يختص بالفعلية، بل كما يكون فيها يكون فى الاسمية، وفى الاسمية والفعلية إذ لا فارق يعوّل عليه" حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي (= عناية القاضي وكفاية الرّاضي: شهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت، د. ت) 1/ 343- 344. وينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م 5/ 207 وما بعدها.

[2] - حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي، 1 /342.

[3] - التحرير والتنوير، 1/ 669، وما بين الآيتين { مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١٠٦ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ ١٠٧ أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ} استطراد يُرَدُّ به على دعوى يهود أن شريعتهم لا تنسخ.

لأنّ ثبوت ملك السّموات والأرض لله تعالى يقتضي أن يكون عليمًا بكلّ شيءٍ؛ لأنّ تخلّف العلم عن التّعلّق ببعض المتملَّكات يفضي إلى إضاعة شؤونها"([1]).

ومن هذا الباب، أعني: الفصل بين الكلامين فلا يدخل بينهما عاطف؛ لما بينهما من ترابط واتحاد داخلي، ما يعرف عند البيانيين بـ "الاستئناف البياني" ويُعنى به: الكلام الذي يكون جوابًا لسؤال مقدر في الكلام قبله ما يدعو إليه، فيفصل الثاني عن الأول كما يفصل الجواب عن السؤال؛ لما بينهما من الاتصال تلازمًا واقتضاءً ([2])، فجواب الشيء لاحق به، وتابع له في المعنى، وجار مجرى بعض أجزائه، ومعنى الاستئناف فيه أنه استئناف جواب، وليس ابتداء كلام منقطع عن سابقه كما يشعر بذلك لفظ الاستئناف، قال الإمام عبد القاهر الجرجاني:" ومن اللطيفِ في الاستئناف، على معنى جعلِ الكلامِ جواباً في التقديرِ،

قول اليزيدي:

مَلَّـــكْتُهُ حَبْلي، وَلَكنَّـــهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبي

وَقَالَ: إنّي فِي الهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَـمَ اللهُ مِنَ الكَـــــاذِبِ

استأنفَ قولَه: (انْتَقَـمَ اللهُ مِنَ الكَـــاذِبِ) لأَنه جعلَ نفسَه كأنه يجيبُ سائلاً قالَ له: (فما تقولُ فيما اتَّهمكَ به مِن أنَّك كاذبٌ؟) فقال أقولُ: (انْتَقَـمَ اللهُ مِنَ الكَـــاذِبِ)"([3])

ومن ذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ} (التوبة: 18) فقد بين الشيخ الطاهر بن عاشور أن خلو هذه الآية من عاطف يربطها الآية قبلها{مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ} لأنها من سببها معنًى، ومن جملة قيودها؛ إذ تنزل منها منزلة الاستئناف البياني، يقول: "موقع جملة {إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ} الاستئناف البيانيّ، لأنّ جملة: {مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ} لمّا اقتضت إقصاء المشركين عن العبادة في المساجد كانت بحيث تثير سؤالًا في نفوس السّامعين أن يتطلّبوا: من هم الأحقّاء بأن يعمروا المساجد؟ فكانت هذه الجملة مفيدةً جواب هذا السّائل"(4).

---

[1] - المرجع السابق، 11/ 48.

[2] - ويسمى عند البيانيين أيضًا "شبه كمال الاتصال " وهو يغاير "الاستئناف الابتدائي" الذي يُعنى به: الابتداء بمتتالية من الجمل في درج النص/ الخطاب تدل على معنى غير المعنى الذي كان الكلام فيه من قبل، وإن كانت تتفق مع ما قبلها في الغرض المحوري والبنية الكلية للنص/ الخطاب، كما يغاير "الاستئناف النحوي" الذي يعنى به: الكلام المنقطع عامِليًّا عما قبله، دون نظر إلى كونه جوابًا عن سؤال مقدر، أو دلالته على معنى منقطع عما قبله، فهو أعم عندهم، ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، 1421هـ، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 1421، 5/ 40، وينظر: شرح تلخيص المفتاح (المطول) سعد الدين التفتازاني، صـ470 وما بعدها، و: استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، صـ544- 545.

[3] - دلائل الإعجاز، صـ237- 238.

[4] - التحرير والتنوير، 10/ 141.

وكذلك قوله تعالى: {هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ} (الحج: 19) جاء بلا عاطف؛ لأنه بمنزلة القيد مما قبله؛ إذ هو بيان وتفصيل لما جاء في الآية قبله {وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُۗ} فقد وقعت "موقع الاستئناف البيانيّ؛ لأنّ قوله: {وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُۗ} يثير سؤال من يسأل عن بعض تفصيل صفة العذاب الّذي حقّ على كثيرٍ من النّاس الّذين لم يسجدوا لله تعالى، فجاءت هذه الجملة لتفصيل ذلك"([1]).

فإذا جاء العطف في هذا الباب، أي بين كلامين بينهما اتصال تأكيدًا وبيانًا أو تلازمًا واقتضاءً، كان خلافًا لمقتضى الظاهر، وذلك:

- إشعارًا بالمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وإظهارًا لاستقلاله، وأن كلًّا من المعطوف والمعطوف عليه غرض مستقل مقصود لذاته، وأن ما بينهما من تفاضل في المعنى أكثر مما بينهما من تطايف في اللفظ، فهذه الواو عمود دلالتها هنا ليس الربط؛ إذ هو متحقق بدونها، بل اللَّفتُ إلى ما بين الكلامين من تغاير هو المقصد الذي يُؤَمُّ ([2]).

- وتنبيهًا على أن في الكلام الثاني، على الرغم من كونه من سبب الأول ومن جملة ذيوله، معنى زائدًا عن سابقه يشعر بتلك المغايرة؛ إذ "لا يقع العطف على استواء إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول، فذلك جائز متى أردته"([3]) وهذه المغايرة تمنح الكلام حقه في العناية بالتلقي كالذي منحت للكلام قبله، وفي هذا من تمكين المعاني ما فيه.

وهذا يدلنا على أصل من أصول بناء الكلام في لسان العرب، وهو: أن معنى الكلام المعطوف على كلام، مغاير لمعناه وقد أدمج في غيره، وتنزَّلَ منه منزلة القيد، ووقع منه موقع المفرد؛ فالعطف أعلق باستقلال كلا المتعاطفين، كما أن بناء الكلام على العطف والتشريك بين الكلامين يغاير بناءه على القطعِ والاستئناف، ووضعِهِ وضعًا لا يحتاج إلى ما قبله؛ لاختلاف الغرض والقصد، كما في قول الحارث بن هَمَّام الشيبانيّ ([4]):

أَيَا ابْنَ زَيَّابَةَ، إِنْ تَلْقَنِي لَا تَلْقَنِي فِي النَّعَمِ العَازِبِ

وَتَلْقَنِي يَشْتَدُّ بِي أَجْرَدٌ مُسْتَقْدِمُ البِرَكَةِ كَالرَّاكِبِ

فإنّ جملة (وَتَلْقَنِي يَشْتَدُّ بِي أَجْرَدٌ) هي بمنزلة بدل الاشتمال من (لَا تَلْقَنِي فِي النَّعَمِ العَازِبِ) لأنّ معناه: لا تلقني راعيَ إبلٍ، وذلك النّفي يقتضي كونه فارسًا؛ إذ لا يخلو العربيّ عن إحدى الحالتين، فكان الظّاهر ترك العطف؛ إذ الثانية من سبب الأولى، ومن جملة ذيولها، ولكنّها عطفت لإبرازها في

---

[1] - المرجع السابق، 228/17.

[2] - ينظر: استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام، في باب الوصل والاتصال، صـ87، وصـ164، وصـ217.

[3] - المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 3/ 279..

[4] - شرح ديوان الحماسة :أبو عليّ المرزوقيّ، نشره: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ/ 1991م) 1/ 146. يقول: تلقاني يعدو بي فرس، قصير الشعر، متقدم الصّدر.

صورة الكلام المستقلّ اهتمامًا بمضمونها، وإشارة إلى أن معقد المعنى عليها، ولفتًا إلى ذهن المخاطَب أنه فارس لا راعي إبل؛ فكان ذلك تخريجًا على خلاف مقتضى الظّاهر لهذا الاعتبار المناسب.

ومن ذلك أيضًا قول أبي معاذ بشار بن برد في صاحبته:

خُلِقَ النِّسَاءُ خِلَافَهَا ضُرُبًا، وَلَيْسَ لَهَا ضَرِيبُ ([1])

فالنساء دونها في الخلق متشابهون متناظرون، أما هي فليس لها شبه في النساء ولا نظير؛ فجملة (وَلَيْسَ لَهَا ضَرِيبُ) توكيد لقوله (خُلِقَ النِّسَاءُ خِلَافَهَا ضُرُبًا) إذ هي من تمام دلالة ما قبلها، وتتنزل منها منزلة المؤكِّد من المؤكَّد تقريرًا لمعنى فرادتها في الحسن والفضل وتمكينًا، وكان الظاهر أن تأتي الجملة الثانية بغير عطف، فهي من سبب الأولى ومن جملة ذيولها "بيد أنه عطف ليبرز لك أنها على القطع ليس لها ضريبٌ، فكأنه خبر جديد، وليس التابعَ لما قبله، فحقه أن يُستوفى التلبثُ عنده ليوفَّى حقَّه من التلقي"([2]).

وتلك قاعدة كلية مطردة تحمل المتلقي على أن يكون بصيرًا بحركة المعنى حين يحضر العطف وحين يغيب، يقول السعد في مطوله: "وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانًا للأولى عليها؛ تنبيهًا على استقلالها ومغايرتها للأولى، كقوله تعالى: {يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ} (البقرة: 49) وفي سورة إبراهيم: {ويُذَبِّحُونَ}بالواو، فحيث طرح الواو جعله بيانًا ليسومونكم، وتفسيرًا للعذاب، وحيث أثبتها جعل التذبيح مستقلاً ومغايرًا للأولى، لأنه أوفى على جنس العذاب، وزاد عليها زيادة ظاهرة، كأنه جنس آخر"([3]).

ويذكر السعد من ذلك أيضًا، عطف الخاص على العام؛ إذ الأصل ألا يعطف عليه لكونه من ذيوله ومن سببه، ولكن قد يرد معطوفًا؛ تنبيهًا على فضله، حتى كأنه ليس من جنس ما قبله، وتنزيلًا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، كما في قوله تعالى: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ} (آل عمران: 104) فإن الأمر بالمعروف خاص بالنسبة إلى الدعاء إلى الخير، وقد عطف عليه؛ لفتًا إليه، وإيذانًا بفضله ([4]).

ونظائر هذا في القرآن الكريم كثيرة، كما في قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ} (البقرة: 17) فقوله: { وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ} تقرير وتأكيد لقوله: {ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ} لأن من ذهب نوره يبقى في ظلمة لا يبصر، وهذا من مقتضيات ترك العطف، وفصل الجملة عما قبلها، لكن لما حملت الجملة الثانية { وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ} مجموعة من القيود الزائدة على ما في الأولى {ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ} على الرغم من كونها من سببها ومن جملة ذيولها، سوغ ذلك العطف؛ إشعارًا بالمغايرة، ويوضح ذلك الشيخ الطاهر بن عاشور، فيقول: "والقصد منه زيادة إيضاح الحالة الّتي صاروا إليها؛ فإنّ للدّلالة الصّريحة من الارتسام في ذهن السّامع ما ليس للدّلالة الضّمنيّة، فإنّ قوله: {ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ}يفيد أنّهم

---

[1] - ديوان بشار بن برد، جمع وتحقيق وشرح: محمد الطاهر بن عاشور، طبعة خاصة بوزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، 1/ 199.

[2] - استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، صـ470.

[3] - شرح تلخيص المفتاح (المطول) للتفتازاني، صـ468.

[4] - المرجع السابق، صـ533.

لمّا استوقدوا نارًا فانطفأت، انعدمت الفائدة وخابت المساعي، ولكن قد يذهل السّامع عمّا صاروا إليه عند هاته الحالة، فيكون قوله بعد ذلك: {وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ} تذكيرًا بذلك، وتنبيهًا إليه... وتفيد هذه الجملة أيضًا أنّهم لم يعودوا إلى الاستنارة من بعدٍ، على ما في قوله {وَتَرَكَهُمۡ} ومن إفادة تحقيرهم، وما في جمع ظلماتٍ من إفادة شدّة الظّلمة وهي فائدةٌ زائدةٌ على ما استفيد ضمنًا من جملة: {ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ}وما يقتضيه جمع ظلماتٍ من تقدير تشبيهاتٍ ثلاثةٍ لضلالاتٍ ثلاثٍ من ضلالاتهم كما سيأتي. وبهذا الاعتبار الزّائد على تقرير مضمون الجملة قبلها عطفت على الجملة، ولم تفصل"([1]).

وفي قوله تعالى: {وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ} (البقرة: 222) جملة: {وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ} تأكيد لمضمون جملة {فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ} ومبينة لمعنى الاعتزال، فلا محل للعاطف بينهما "ولكن خولف مقتضى الظّاهر؛ اهتمامًا بهذا الحكم؛ ليكون النّهي عن القربان مقصودًا بالذّات، معطوفًا على التّشريعات"([2]).

وفي قوله تعالى: {فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمۡۖ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ} (السجدة: 14) يقول الشيخ الطاهر بن عاشور: "وقوله: {وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ} عطفٌ على {فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمۡ} وهو، وإن أفاد تأكيد تسليط العذاب عليهم، فإنّ عطفه مراعًى فيه ما بين الجملتين من المغايرة بالمتعلّقات والقيود، مغايرةً اقتضت أن تعتبر الجملة الثّانية مفيدةً فائدةً أخرى؛ فالجملة الأولى تضمّنت أنّ من سبب استحقاقهم تلك الإذاقة إهمالهم التّدبّر في حلول هذا اليوم، والجملة الثّانية تضمّنت أنّ ذلك العذاب مستمرٌّ، وأنّ سبب استمرار العذاب وعدم تخفيفه أعمالهم الخاطئة، وهي أعمّ من نسيانهم لقاء يومهم ذلك"([3]).

ومن ذلك قوله تعالى في قصة صالح عليه السلام: {قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٥٣ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ} (الشعراء: 153- 154) فقوله تعالى: {مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ} من ذيول{ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ} ومن سببه، وداخل في حيّزه؛ إذ هو بدل منه بمنزلة التأكيد، أو التعليل له؛ ومن ثم جرى بلا واو؛ لأنه من تمام الكلام الأول، بخلاف قوله تعالى في قصة شعيب عليه السلام: {قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٨٥ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ}(الشعراء: 185- 186) فإن دخول الواو في قولهم: {وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ} جعله مغايرًا لجنس ما قبله، خارجًا عنه؛ يقول الزمخشريّ، رحمه الله: "فإن قلت: هل اختلف المعنى بإدخال الواو ههنا، وتركها في قصة ثمود؟ قلت: إذا أُدخلت الواو، فقد قُصد معنيان، كلاهما مناف للرسالة عندهم: التسحير والبشرية، وأن الرسول لا يجوز أن يكون مُسَحّرًا، ولا يجوز أن يكون بشرًا، وإذا تُركت الواو، فلم يُقصد إلا معنى واحد، وهو كونه مُسَحّرًا، ثم قرر بكونه بشرًا مثلهم"([4]).

---

[1] - التحرير والتنوير، 1/ 310- 311.
[2] - المرجع السابق، 2/ 366.
[3] - المرجع السابق، 21/ 226.
[4] - الكشاف، 3/ 333. وإنما دخلت الواو في قصة شعيب عليه السلام، وما تقتضيه من تغاير الكلامين؛ إظهارًا لمدى تعنت قومه معه، وشططهم في تكذيبه: "فلم يجعلوا الخبر خبرًا واحدًا (كما في قصة ثمود مع نبيهم)، بل جعلوه أخباراً ثلاثة: قولهم: أنت من المسحّرين، أي: لست من الملائكة الذين هم رسل الله إلى خلقه، فلا يطعمون ولا يشربون، بل

ثانيًا: منزلة المغايرة والاستقلال

وذلك حينما يؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل عنه ([1])، ليس من جملة ذيوله عامليًّا، ولا من سببه معنويًّا، ولكنه يشترك معه في الغرض الكلي لـ النص/ الخطاب ([2])؛ فيكون سبيله معه "سبيل الاسم مع الاسم، لا يكونُ منه في شيءٍ، فلا يكونُ إيَّاه، ولا مشارِكاً له في معنى، بل هو شيء إذا ذُكِرَ لم يُذْكَر إلا بأمرٍ يَنفردُ به، ويكونُ ذكْرُ الذي قبلَه وتَرْكُ الذكْر سواء في حالِه؛ لعدم التعلُّق بينَهُ وبينَهُ رأسًا"([3]).

والجمع بين هذين الكلامين التَّامَّين، في النص/ الخطاب الواحد يكون:

- إما عن طريق المزج بينهما عطفًا وتشريكًا، وهو ما يسميه الزركشي بـ (المزج اللفظي)،
- وإما عن طريق المزج بينهما تَطالبًا واقتضاء، وهو ما يسميه الزركشي بـ (المزج المعنوي).

وتفصيل ذلك ما يلي:

(المزج اللفظي)

ويكون فيه الارتباط بين الكلام والكلام عن طريق العطف، فلا يتنزل الثاني من الأول منزلة القيد، بل يظهر فيه أن كلًّا منهما كلام تامٌّ مستقل عن الآخر، مغاير له في المعنى، ودخل العاطف لبيان أن الكلام "غير منقطع بعضه من بعض، ولا مستأنف"([4]).

إن هذا "المزج اللفظي" عطفًا وتشريكًا بين الكلام والكلام من أهم الأصول التي تقتضي تمكّن ارتباط أجزاء النص/ لخطاب، بل هو "الأصل في ذكر الجمل بعضها بعد بعضٍ"([5]) حتى قيل إن "بنية النص، إن كان لها وجود، فإنها أقرب ما تكون إلى بنية مركب العطف"([6]).

أنت من المتغذّين بالطعام والشراب؟ وقولهم: (وما أنت إلا بشر مثلنا) أي لا فضل لك علينا، فهو خبر ثان، وقولهم: (وإن نظنك لمن الكاذبين) خبر ثالث. ثم طلبُهم إسقاط كسفا من السماء عليهم يكون أمارة لصدقه... فكان موضع الواو في قصتهم لذلك، ولم يكن لها موضع في الأولى؛ لما بينا من إبدالهم الجملة الثانية من الأولى، واقتصارهم على بعض ما انبسط فيه غيرهم" درة التنزيل وغرة التأويل، للإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد مصطفى آيدن، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ/ 2001م 2/ 973- 974.

[1] - ليس المراد بـ "تمام الكلام" هنا اكتماله بالمسند إليه والمسند فقط، بل تمام "البنية العاملية" فيشمل المسند إليه والمسند، وجميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع.

[2] - إذ لابد أن يكون بين الجمل عِنَاجُ لَطِيفٌ مِنَ المعنى، وارتباطٌ وتناسبٌ في القصد يُجَوّزُ الجَمع بينها في بنية النص/ الخطاب الواحد، وإن كان هذا التناسب دقيقًا غائرًا، وإلا كان التفكك في بنيته الكلية؛ ومن ثم يقول شيخنا محمود توفيق سعد معلقا على مصطلح (الاستئناف الابتدائي):"إنما هو استئناف غرض مرحلي خاضع لسلطان الغرض المحوري، فليس هناك كمال انقطاع مطلق بين مكونات البناء النصي" استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، صـ637.

[3] - دلائل الإعجاز، صـ243.

[4] - ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: لابن الزبير الغرناطي، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1/ 86..

[5] - التحرير والتنوير، 1/ 246.

[6] - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، 1/ 423. على أن ثمة روابط لفظية أخرى بين أجزاء النص، غير العطف، مثل: الضمائر، والإشارة، والتكرير... إلخ ينظر في تفصيل تلك الروابط: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) د. محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2012م، صـ173- 179).

ومن ثم عُني علماء العربية ببيان الأصول المتحكمة في ضروب العطف بين الجمل، والعلاقات التي تبيح رد الكلام إلى الكلام، وهي أصول أساسها المعنى، ومقتضيات الخطاب، ويمكن تَمَثُّلُ أهمها فيما يلي:

أولها: أن العطف بين كلام وكلام يجعل الكلامين "شَرْعًا" واحدًا، وفي "الشركة" سواء، كما يقول سيبويه ([1])، فلا يتأتى عطف جملة بالواو على غيرها "حتى يكونَ المَعْنى في هذِهِ الجملة لَفْقاً للمعنى في الأخرى ومُضَامًّا له... مضمومة في النَّفسِ إلى الحالِ التي عليها الآخَرُ من غَير شَكٍ. وكذا السبيل أبدًا، والمعاني في ذلك كالأَشخاصِ" كما يقول عبد القاهر ([2]). وهذا يقتضي وجود "مناسبة" يصح بها هذا التعالق والترابط بين المتعاطفين، ويحسن بها ([3])، ومتى فقدت هذه "المناسبة" كان الفساد والخروج عن قواعد الربط بين أجزاء الكلام؛ فـ "العطف لا يحسن إلا مع المجانسة"([4]) والمتكلم لا يعطف بعض كلامه على بعض إلّا "إذا كان لبعض كلامه اتّصالٌ وتناسبٌ مع بعضه الآخر"([5])؛ لأنك لو "عطفتَ على الأوّل شيئًا ليس منه بسببٍ، ولا هو مما يذكر بذكره، ويتّصل حديثه حديثه بحديثه، لم يستقم"([6]).

والشارح للنص/ الخطاب حينما يقف على تلك "المناسبة" فهو يقف على "العُلْقة" التي تصل الجملة بجارتها، وتجعلها تتشابك معها في خيط، ويُبنى فيها ثان على أول، ويُرد فيها تال على سابق، بخلاف غيرها من الجمل المنقطعة، فليس بينها تلك المشابك، ولا الأصول الدلالية؛ ففي قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ} (النور: 4-5) اختلف العلماء في منزلة قوله تعالى: {وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ} على وجهين:

---

[1] - الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط3، 1408هـ/ 1988م، 2/ 51.

[2] - دلائل الإعجاز، صـ 225.

[3] - ولعل في تسميتهم هذا الضرب من التعلق (عطفًا) معنىً لطيفًا: كأنَّ المعاني يتعاطف بعضها على بعض، كتعاطف الأم الرؤوم على وليدها، أو الحبيب على حبيبه، فالعلائق قائمة بين المعطوف والمعطوف عليه، وليس في الحياة ما يَعْطفُ على شيءٍ ليست له به علقة، فكذلك الأمر في عالم البيان. ينظر: الإمام البقاعي، جهاده ومنهاج تأويله بلاغة القرآن، لشيخنا: محمود توفيق سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1424هـ صـ241.

[4] - التفسير الكبير (= مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ): 23/ 289.

[5] - المرجع السابق، 8/ 52.

[6] - دلائل الإعجاز، صـ224- 225. وهذه "المناسبة" تُطَلَّبُ إذا كان العطف بالواو خاصة؛ لأنها، كما قرر النحاة، لمطلق الجمع، وهذا يقتضي "المناسبة" التي تبيح الجمع بين الكلامين، وتشريكهما في الحكم، بخلاف غيرها من حروف العطف، كـ(الفاء) التعقيبية بلا مهلة، و(ثم) التعقيبية مع التراخي؛ لأن لكل منها معنى مقصودًا تحقيقًا أو تنزيلًا، فإذا عطفت بواحد منها جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه، وهي حصول معاني هذه الحروف، ومتى فُقدت هذه المعاني فسد الكلام، يقول السيرافي:" الفاء التي للعطف من شأنها أن يكون المعنى الذي اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه حاصلًا للمعطوف بعد حصوله للمعطوف عليه بلا مهلة فصل... وإذا أردت أن تخبر عن شخص من الأشخاص بخبرين هما حاصلان له في حال واحدة؛ لم يجز أن تعطف أحدهما على الآخر بالفاء؛ لأنهما حصلا في زمان واحد، والفاء توجب أن زمان أحدهما بعد زمان الآخر، فإن أدخلت الفاء فسد معنى الكلام" شرح أبيات سيبويه، ليوسف بين أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة / ط1، 1394 هـ - 1974م.

أحدهما: أنه كلام معطوف على ما قبله، فهو من جملة الحد، داخل في حيز قوله:{وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ} فيكون جزاء القاذف ثلاثًا: الجلد، ورد الشهادة، والتفسيق، ويكون الاستثناء في قوله: {إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ} من مجموع ما قبله (عدم قبول الشهاد، والتفسيق)([1])، وعليه فإن التوبة تعود بها العدالة، وينتفي معها التفسيق، وهو مذهب جمهور الفقهاء، يقول الإمام الشافعي: "فأمر الله، عزّ وجلّ: بضربه (أي: القاذف)، وأمر أن لا تقبل شهادته، وسمّاه: فاسقًا، ثمّ استثنى له: إلّا أن يتوب. والثّنيا (الاستثناء) في سياق الكلام على أوّل الكلام وآخره في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه، إلّا أن يفرّق بين ذلك خبرٌ"([2]).

ثانيهما: أنه كلام منقطع عما قبله، وليس داخلًا في حيزه، فيكون جزاء القاذف أمرين: الجلد، ورد الشهادة، وهو مذهب أبي حنيفة؛ ومن ثم تكون الواو في قوله: {وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ} للاستئناف؛ إخبارًا من الله عز وجل بحال القاذف بغير بينة، وتشنيعًا لفعله، والاستثناء في {إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ} من جملة: {وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ} مقصور عليه، وليس من مجموع الكلام قبله، وعليه فالتوبة النصوح رافعة وصف الفسوق عنه، لا مكسبة العدالة وقبول الشهادة، فردها مؤبد ما دام القاذف المحدود حيًّا "وكان الاستثناء منصرفًا إليه لا غير؛ لأنّ الاستثناء إنّما يرجع إلى جميع ما تقدّم إذا كان الكلام متّصلًا بعضه ببعض صورةً ومعنًى، وههنا قد انقطع هذا الكلام عمّا تقدّمه، فاقتصر الاستثناء عليه... فاعتبر تمامها، أي: تمام هذه الجملة {وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ} بصيغتها، أي: بنفسها، فإنّها مبتدأٌ وخبرٌ، من غير تعلّقٍ لها بالأولى، فكانت هذه الجملة في حقّ الجزاء، أي: في كونها جزاءً في حكم المبتدأ، أي: الكلام المستأنف المنقطع عمّا سبق"([3]).

وفي سورة البقرة، مثلًا، تجد سبع آيات في مواضع مختلفة، مفتتحة بقوله: {يَسۡـَٔلُونَكَ} جاء بعضها غير معطوفٍ بحرف العطف، وهي أربعٌ، قوله تعالى: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَهِلَّةِۖ قُلۡ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلۡحَجِّۗ } (البقرة: 189) وقوله: {يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۗ} (البقرة: 215) وقوله: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۚ} (البقرة: 217) وقوله: {يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ }(البقرة: 219) وجاء بعضها معطوفًا به وهي الثّلاث الأواخر منها، وهي قوله جل وعز: {وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ }(البقرة: 219) وقوله: { وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞۖ } (البقرة:220) وقوله: {وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى} (البقرة: 222) قال ابن عاشور:"أمّا غير المفتتحة بحرف العطف، فلا حاجة إلى تبيين تجرّدها عن العاطف؛ لأنّها في

---

[1] - ولا يرجع إلى معنى الجلد؛ لأنه لا يسقطه إلا عفو المقذوفة، قال الطبري: "الاستثناء من المعنيين جميعًا، أعنى من قوله: {وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗا} ومن قوله: {وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ}وذلك أنه لا خلاف بين الجميع أن ذلك كذلك، إذا لم يحدّ في القذف حتى تاب، إما بأن يرفع إلى السلطان بعفو المقذوفة عنه، وإما بأن ماتت قبل المطالبة بحدّها، ولم يكن لها طالب يطلب بحدّها، فإذ كان ذلك كذلك وحدثت منه توبة صحت له بها العدالة" تفسير الطبري(= جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000م) 19/ 107.

[2] - أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، قدم له: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414 هـ/ 1994م، 2/ 135.

[3] - كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، (د ت)، 2/ 265..

استئناف أحكامٍ لا مقارنة بينها وبين مضمون الجمل الّتي قبلها، فكانت جديرةً بالفصل دون عطفٍ، ولا يتطلّب لها سوى المناسبة لمواقعها، وأمّا الجمل الثّلاث الأواخر المفتتحة بالعاطف، فكلّ واحدةٍ منها مشتملةٌ على أحكامٍ لها مزيد اتّصالٍ بمضمونٍ قبلها يقتضيها، فكان السّؤال المحكيّ فيها ممّا شأنه أن ينشأ عن الّتي قبلها؛ فكانت حقيقة بالوصل بحرف العطف"([1]).

ونظير ما ذكره ابن عاشور في سورة البقرة، ما ذكره الإمام الزمخشري في مطلع سورة الأحزاب، من قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ٢ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ٣ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦۖ وَمَا جَعَلَ أَزۡوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنۡهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمۡۚ وَمَا جَعَلَ أَدۡعِيَآءَكُمۡ أَبۡنَآءَكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ قَوۡلُكُم بِأَفۡوَٰهِكُمۡۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلۡحَقَّ وَهُوَ يَهۡدِي ٱلسَّبِيلَ ٤ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا ٥ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا} فقد لاحظ الزمخشري إخلاء العاطف وتوسيطه بين الجمل في تلك الآيات، فقال: "وفي فصل هذه الجمل ووصلها من الحسن والفصاحة ما لا يغبى على عالم بطرق النظم"([2]).

وقد بين العلامة الطيبي وجه العطف وعدمه بين الجمل والآيات في مطلع السورة الكريمة، وأن ترك العطف فيها سبيل إلى تقرير معنى لا يتأتى مع العطف، إذ ترى في الآيات الثلاثة الأوليات أوامر ونواهي عُطف بعضها على بعض،{اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ} {واتَّبِعْ} {وَتَوَكَّلْ} ثم ذُيّل كلٌ منها بما يطابقها تعليلًا وتقريرًا، فعلل قولَه: {وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ} بقولِه: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} تتميمًا للارتداعِ وتعليلًا وتأنيسًا؛ أي: اتّقِ الله فيما تأتي وتَذَرُ في سِرّك وعلانِيتِك؛ لأنه عليمٌ بالأحوالِ كُلِّها، وعلّل قَوْلَه: {وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ} بقولِه: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} تتميمًا أيضًا؛ أي: اتَّبِعِ الحقَّ ولا تَتَّبِعْ أهواءهم الباطلة وآراءَهم الزائغةَ؛ لأنّ الله يعلَمُ عَمَلَكَ وعَمَلَهم فيُكافِئُ كُلاًّ بما يستحِقُّه، والتعليل والتقرير من مقتضيات الفصل، ثم جاءت الآية الرابعة {مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ} مفصولة على سبيلِ الاستئنافِ؛ تنبيهًا على بعضِ منْ أباطيلِهم وتمحُّلاتِهم، واهتمامًا به، ولفتًا للأذهان إليه؛ والعطف قد يُفوّت ذلك؛ لأنّ المعطوف لكونه تابعًا لا يهتمّ به السّامعون كمال الاهتمام، وفصلت الآيتان الخامسة: {ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ} والسادسة: {ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ } لأنهما في معرض التفصيل لقَوْلِ الحقّ والاهتداءِ إلى السبيلِ القويم، في الآية قبلهما: {وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ} والتفصيل من مقتضيات الفصل بين الجمل([3]).

وفي قوله تعالى: {لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ} (الأعراف: 59) تراه جاء على الاستئناف؛ إذ ليس في الكلام السابق ما يقتضي العطف، بل هو انتقال من غرض إلى غرض، فهو في حكم المنقطع عنه، بخلاف قوله تعالى: {وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ}(هود: 25) فقد جاء معطوفًا على ما قبله،

---

[1] - التحرير والتنوير، 2/ 149.
[2] - الكشاف، 522/3.
[3] - ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (= نفح الطيب) 12/ 376- 377.

عطف القصة على القصة؛ لأن فيما قبله ما يقتضيه، يقول الخطيب الإسكافي: "إن الآيات التي تقدمت قوله تعالى: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ} في سورة الأعراف إلى أن اتصلت به في وصف ما اختص الله عز وجل به من أحداث خلقه، وبدائع فعله... ولم يكن فيها ذكر بعثة نبي، ومخالفة من كان له من عدو، فصار كالأجنبي من الأول؛ فلم يعطف عليه، واستؤنف ابتداء كلام؛ ليدل على أنه في حكم المنقطعِ من الأول، وليس كذلك الآية التي في سورة هود، لأن أولها(أي: أول سورة هود) افتتح إلى أن انتهى إلى قصة نوح بما هو احتجاج على الكفار بآيات الله التي أظهرها على أيدي أنبيائه... وَتَوَعُّدٌ لهم على كفرهم، وذكر قصة من قصص من تقدمهم من الأنبياء الذين جحد بآياتهم أممهم، فعطفت هذه الآية على ما قبلها؛ إذ كانت مثلها... فاقتضى تشابه القصتين عطف الثانية على الأولى"([1]).

وفي قوله تعالى: { وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِۚ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡوَعِيدِ ٢٠ وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ ٢١ لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ ٢٢ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ٢٣أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ ٢٤ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٖ مُّرِيبٍ ٢٥ ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلۡقِيَاهُ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ٢٦ ۞قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلِۢ بَعِيدٖ} (ق: 20-27) جاء قوله: {وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ} بالعطف، ثم أعيد بلا عطف {قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ} وعلل لذلك الزّبير الغرناطيّ بأن الآية الأولى معطوفة على ما قبلها من آيات تخبر عما يلقاه الإنسان من أهوال يوم القيامة، وشدائد يتلو بعضها بعضًا، أما قوله: {قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ} فهو إخبار بتبرّؤ قرين المرء مما اقترفه واجترحه؛ ولا طريق لعطف ذلك على ما قبله؛ فجاء على القطع والاستئناف([2]).

ثانيها: أن الترخص في بيان حد المعطوف والمعطوف عليه، بعيدًا عن مرادات الكلام وما عُقِد عليه الإخبار، إنما هو هدمٌ للمعاني التي يجب صونها من الفساد؛ ومن ثم بلغت عناية علمائنا، في هذا الباب مبلغًا جعلهم يتدسسون في أعطاف المعاني؛ لبيان ما يكون به المعنى الثاني امتدادًا للأول وخارجًا منه، حتى صح عطفه عليه، هذا من جهة، ولبيان ما يترتب منه على بعض فيصح عطفه، وما لا يترتب فيخرج عن دائرة ما قبله، من جهة ثانية؛ فقد يقتضي المعنى أن يكون الكلام غير معطوف على السابق الذي يليه، بل يكون معطوفًا على سابق بعيد عنه، وهو أصل جليل في هذا الباب، يقول الإمام عبد القاهر: "وممَا هو أصلٌ في هذا الباب أنَّك قد ترى الجملةَ وحالُها مَعَ التي قبلها حالُ ما يُعْطَفُ ويُقْرَنُ إلى ما قبلَه، ثم تَرَاها قَدْ وجبَ فيها تركُ العطفِ، لأمرٍ عرضَ فيها صارت به أجنبية مما قبلها"([3]).

ففي قول المتنبي، يصف انهمال دمعه عند مباغتة الأحبة له بالرحيل:

تَـــــولَّوْا بغْتَةً؛ فكأَنَّ بيْنًـــــا تَهَيَّبَـــني فَفاجَأَني اغْتيـالَا

فكانَ مَسِيرُ عِيسِهِمُ ذَميلاً وسيرُ الدمعِ إِثْرَهُمُ انْهِمالَا

يرى الجرجاني أن قوله: (فكانَ مَسِيرُ عِيسِهِمُ ذَميلاً) معطوف على (تَـولَّوْا بغْتَةً) ولا يصح عطفه على

---

[1] - درة التنزيل، للإسكافي، 2/ 593- 596.

[2] - ملاك التأويل، 2/ 447. وقيل: إنما استؤنفت الثانية كما تستأنف الجمل الواقعة في حكاية (التقاول) فإنه جواب لمحذوف، كأن الكافر قال: هو أطغاني، فقال قرينه: {رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ} بخلاف الأولى، فإنها واجبة العطف على ما قبلها. ينظر: التحرير والتنوير، 26/ 313.

[3] - المرجع السابق، صـ 231.

قوله: (فَفاجَأَني اغْتيالَا) فليس هو منه ولا من جملة ذيوله؛ إذ لو عطف عليه لفسد المعنى "من حيثُ إنه يدخلُ في معنى "كأَنَّ"، وذلك يؤدِّي إلى ألا يكونَ مسيرُ عيسهم حقيقةً، ويكونَ مُتَوهَّمًا، كما كان تهيُّبُ البينِ كذلك. وهذا أصْلٌ كبيرٌ... ومما لا يكونُ العطْفُ فيه إلا على هذا الحَدِّ قولُه تعالى: {وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ٤٤ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ} (القصص: 44- 45) لو جرَيْتَ على الظاهرِ فجعَلْتَ كلَّ جملةٍ معطوفةً على ما يَليها، منعَ منه المعنى؛ وذلك أنه يلزَمُ منهُ أن يكونَ قولُه: {وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ}معطوفًا على قوله: { فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ } وذلك يقتضي دخوله في معنى (لَكِنَّ) ويصير كأنه قال: (ولكنَّكَ مَا كُنْتَ ثَاوِيًا) وذلك ما لا يَخْفى فسادُه([1]). وإذا كانَ كذلك، بانَ منه أنه ينبغي أن يكون قد عُطِفَ مجموعُ {وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهْلِ مَدْيَنَ} إلى (مُرْسِلِينَ) على مجموعِ قولِهِ: {وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ} إلى قوله (العُمُرُ) ([2])"([3]).

وفي قول كعب بن زهير

بَانَتْ سُعادُ؛ فقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ مُتَــيَّمٌ إِثْرَها، لم يُفْـــــدَ، مَـــكبـــولُ

وما سُعادُ غَداةَ الْبَيْنِ إذ رَحَلُوا إلا أَغَنُّ، غَضيضُ الطرْفِ، مَكحولُ

قوله: (وما سُعادُ) معطوف على قوله: (بَانَتْ سُعادُ) ولا يصح عطفه على (فقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ) لأنه لو كان معطوفًا على (فقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ) لكان مترتبا على بينونتها، كما أن المعطوف عليه كذلك، وهذا معنى فاسدٌ، لأن جملة (وما سُعادُ غَداةَ الْبَيْنِ) وصف لحسنها، وهو ليس مترتبًا على بينونتها، بل أمر ثابت لها، يقول ابن هشام: " (وما سُعادُ): الواوُ عاطِفةٌ على الفَعليةِ(بَانَتْ سُعادُ) لا على الاسْمِيَّةِ (فقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ) وإن كانتْ أَقْرَبَ وأَنْسَبَ لكونِ المعطوفةِ اسْمِيَّةً؛ لأنَّ هذه الْجُملةَ لا تُشارِكُ تلك في التَّسَبُّبِ عن البَيْنُونَةِ"([4]).

وفي قوله تعالى يخاطب مشركي العرب: {أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ} (الأعراف: 100) ذهب العلماء إلى أن جملة {وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ} لا يصح عطفها على جملة{أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ} الواقعة في جواب (لَوْ) كما قد يتوهم؛ لأن العطف يجعلها أيضًا داخلة في جواب (لَوْ)، إذ المعطوف على الجواب جواب، و(لو) حرف يفيد تعليق امتناع حصول جوابه لأجل امتناع حصول شرطه، ([5]) فيقتضي العطف أمرين:

- انتفاء أخذهم بذنوبهم.
- وكذلك انتفاء الطّبع على قلوبهم.

وهذا معنى فاسد؛ لأنّ "هؤلاء الّذين ورثوا الأرض من بعد أهلها قد طبع على قلوبهم؛ فلذلك لم تجد فيهم دعوة محمّد صلّى الله عليه وسلّم منذ بعث إلى زمن نزول هذه السّورة، فلو كان جوابًا لـ (لو)

---

[1] - إذ يصير كقولك: ما كنت ثاويًا، ولكنك ما كنت ثاويًا، وهذا كلام لا معنى له.

[2]- والمعنى: ما كنت مع موسى في وقت التّكليم، ولا كنت في أهل مدين إذ جاءهم موسى وحدث بينه وبين شعيبِ ما قصصنا عليك.

[3]- دلائل الإعجاز، صـ 244-247.

[4]- قصيدة بانت سعاد، شرح ابن هشام، وبهامشه حاشية الشيخ الباجوري، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 1346هـ، صـ 11-12.

[5] - الكتاب، 3/ 53.

لصار الطّبع على قلوبهم ممتنعًا وهذا فاسدٌ، فتعيّن: إمّا أن تكون جملة ونطبع معطوفةً على جملة الاستفهام برمّتها، فلها حكمها من العطف على أخبار الأمم الماضية والحاضرة. والتّقدير: وطبعنا على قلوبهم... وإمّا أن تجعل (الواو) للاستئناف والجملة مستأنفةً، أي: ونحن نطبع على قلوبهم في المستقبل كما طبعنا عليها في الماضي"([1]).

ونظير ذلك قوله تعالى: {حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ} (المائدة:3) فقد بين العلماء أن قوله: {فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ} لا يصلح عطفه على قوله: {وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ} لأنه ليس تفريعًا عليه، ولا هو من سببه، بل هو امتداد وتفريع على قوله: {حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ} حتى قوله: {ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌ} وأصل الكلام: "ذلكم فسق فمن اضطر"([2]) وقوله:{ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ } وقع اعتراضًا بين المحرمات وبين الرخصة([3]).

ونحو ذلك قوله تعالى: {وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ٤٥ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ٤٦ وَلَوۡ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ ٤٧ وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٤٨ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِۭۚ بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ } (الزمر: 45- 49) فقد أشار الزمخشري إلى أن قوله: {فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِ} تفريع على قوله:{وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ} فهو من سببه ومن جملة ذيوله، وليس مرتبًا على ما قبله مباشرة، بل ما قبله: {قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ٤٦ وَلَوۡ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَبَدَا لَهُم مِّنَ

---

[1] - التحرير والتنوير، 28/9.

[2]- ويشهد له ما جاء في آيات أخرى، مثل قوله تعالى: {قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ} (الأنعام: 145).

[3]- ويبين الشيخ الطاهر بن عاشور مناسبة هذا الاعتراض، فيقول: "والمناسبة في هذا الاعتراض: هي أنّ الله لمّا حرّم أمورًا كان فعلها من جملة دين الشّرك... وكان في كثيرٍ منها تضييقٌ عليهم بمفارقة معتادهم، والتّقليل من أقواتهم، أعقب هذه الشّدّة بإيناسهم بتذكير أنّ هذا كلّه إكمالٌ لدينهم، وإخراجٌ لهم من أحوال ضلال الجاهليّة، وأنّهم كما أيّدوا بدينٍ عظيمٍ سمحٍ فيه صلاحهم، فعليهم أن يقبلوا ما فيه من الشّدّة الرّاجعة إلى إصلاحهم" (التحرير والتنوير، 6/ 99،هذا، ويرى شيخنا أبو موسى أن الاعتراض، هنا، بين الحكم والرخصة دخل "لبيان تمام النعمة بالدين، وأن أهليتكم لكرامة الله ونعمته، ونصر الله لكم، وخذلانه لعدوكم، إنما تكون بمقدار تحريم ما حرم، وتحليل ما أحل، والوقوف عند حدوده، فلا تعتدوها، وبعد هذه اللفتة الكريمة... جاء الاستثناء من القاعدة، وهو تحليل ما حرم في حال الاضطرار" مراجعات في أصول الدرس البلاغي، لشيخنا الدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م، صـ293.

ٱللَّهِ مَا لَمۡ يَكُونُواْ يَحۡتَسِبُونَ ٤٧ وَبَدَا لَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ} اعتراض بين الكلامين([1])، والعطف بهذا الترتيب يبين الحالة العجيبة المتناقضة التي يقع فيها هؤلاء المشركون، إذ يفزعون بالله وحده بالدعاء إذا مسهم الضر، وقد كانت قلوبهم تشمئز عند ذكره سبحانه وحده، فحكى الله ذلك عنهم إنكارًا وتعجيبًا!! يقول الزمخشري في بيان هذا الملحظ البديع:" هذه{فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا} وقعت مسببة عن قوله: {وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ} على معنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله، ويستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مس أحدهم ضر دعا من اشمأزّ من ذكره، دون من استبشر بذكره! وما بينهما من الآي اعتراض"([2]).

وفي قوله تعالى: {أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ٣٦ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ٣٧ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ٣٨ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ٣٩ وَأَنَّ سَعۡيَهُۥ سَوۡفَ يُرَىٰ ٤٠ ثُمَّ يُجۡزَىٰهُ ٱلۡجَزَآءَ ٱلۡأَوۡفَىٰ ٤١ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ٤٢ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ٤٤ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ٤٥ مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ ٤٦ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ٤٧ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ٤٨ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ}(النجم: 36- 49) تجد أن الآيات تبين ما جاء في صحف موسى وإبراهيم عليهما السلام؛ وهذا يقتضي أنه لا يجوز اعتبار آخر آية: { وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ} معطوفةً على آية: { أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ } إذ لا تصلح لأن تكون ممّا في صحف موسى وإبراهيم؛ لأنّ الشّعرى (نجم من نجوم برج الجوزاء) لم تعبد في زمن أي منهما، عليهما السلام، بل هي من معبودات العرب في الجاهلية، والصواب أن الجملة معطوفة على (مَا) الموصولة في جملة:{بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ} عطف قصة على قصة، وابتداء غرض جديد، كأنه قيل: أم لم ينبأ بما في صحف موسى، وأنه هو رب الشعرى؟([3]).

وهكذا فأنت ترى أن في تبيان "منازل" الكلام عطفًا وتشريكًا، وما يترتب على تلك "المنازل" من علاقات، وما تحمله من أغراض ومقاصد، بابًا "من ألطف أبواب فقه بلاغة الخطاب"([4]) وهو باب وسيع ومديد لا يجوز التهاون فيه، وأن التهاون في بيان تلك "المنازل" وما تقوم عليه من أصول دلالية قد يذهب بمعنى الكلام، ويحيله أنقاضًا!

***

ثالثها: وثمة أصل ثالث يقوم عليه (المزج اللفظي) بين الكلام والكلام في النص/ الخطاب، وهو ما يعرف بعطف: (القصة على القصة) أو (الغرض على الغرض) وأصلهم في هذا الباب، قول الشهاب الخفاجي: "إنّ العطف قد يكون بين المفردات، وما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب، وقد يكون بين غيرها، كما يكون بين قصتين، بأن يعطف مجموع جمل متعدّدة مسوقة لمقصود على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر، فيعتبر حينئذ التناسب بين القصتين دون آحاد

---

[1]- قال الآلوسي: "وزعم أبو حيان أن في ذلك تكلفًا واعتراضًا بأكثر من جملتين، وأبو علي الفارسي لا يجيز الاعتراض بجملتين، فكيف يجيزه بالأكثر؟! وأنا أقول: لا بأس بذلك، لا سيما وقد تضمن معنى دقيقًا لطيفًا، والفارسي محجوج بما ورد في كلام العرب من ذلك" روح المعاني، 12/ 268.

[2] - الكشاف، 4/ 134.

[3] - ينظر: التحرير والتنوير، 27/ 150.

[4] - دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، دراسة منهجية تحليلية، محمود توفيق محمد سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1438هـ/ 2017م، صـ389.

جملها"([1])، وفي قوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ} (البقرة: 8) يقول ابن عاشور في بيان منزلة هذه الآية من الآيات قبلها: "هذا فريقٌ آخر، وهو فريقٌ له ظاهر الإيمان وباطنه الكفر... فالواو لعطف طائفةٍ من الجمل على طائفةٍ مسوقٍ كلٌّ منهما لغرضٍ جمعتهما في الذّكر المناسبة بين الغرضين؛ فلا يُتطلّب في مثله إلّا المناسبة بين الغرضين، لا المناسبة بين كلّ جملةٍ وأخرى من كلا الغرضين. على ما حقّقه التفتازانيّ في شرح الكشّاف، وقال السّيّد: إنّه أصلٌ عظيمٌ في باب العطف لم ينتبه له كثيرون، فأشكل عليهم الأمر في مواضع شتّى، وأصله مأخوذٌ من قول الكشّاف: وقصّة المنافقين عن آخرها معطوفةٌ على قصّة الّذين كفروا، كما تعطف الجملة على الجملة ([2]) فأفاد بالتّشبيه أنّ ذلك ليس من عطف الجملة على الجملة... ولذلك جاء بهذه الجملة معطوفةً بالواو؛ إذ ليست الجملة المتقدّمة مقتضيةً لها، ولا مثيرةً لمدلولها في نفوس السّامعين"([3]).

وعطف (القصة على القصة) خاص عند الجمهور بـ(الواو) التي تكون في حكم الزائدة عامليًّا لمجرد "الجمع اللفظي"([4])؛ إذ ليس ثمة إشراك في حكم إعرابي، وما بعدها ليس تابعًا لبنية عاملية قبله، ولا تابعًا لعنصر من عناصره، ومن ثم تُسمّى: "الواوَ الابتدائية"([5]).

وهذه الواو، وإن كانت تعطف كلامًا منقطعًا عما قبله من حيث الحكم الإعرابي، إلا أنه متصل به من حيث الغرض الكلي للنص/ الخطاب؛ إذ لا بد من مناسبة تجمع بين القصتين، "وكلّما كانت المناسبة أشدّ كان العطف أحسن"([6])، ففي قوله تعالى: {وَٱسۡتَفۡتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٖ} (إبراهيم:15) نقل الزمخشري عن بعضهم أن الضمير في{وَٱسۡتَفۡتَحُواْ} عائد على أهل مكة، وبهذا يكون الكلام مستأنفًا منقطعًا عما قبله من حديث الرسل ([7])، قال الإمام الطيبي: "فإن قلت: قد تقرر أن أن الاستئناف مناف لإدخال العاطف، فما هذه الواو إذن؟ قلت: قد ذكر أن الجملة منقطعة عن حديث الرسل وأممهم، ولم يذكر أنها منقطعة على الإطلاق؛ لأنها متصلة بقوله في مفتتح السورة: {وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ٢ ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ} (إبراهيم: 2- 3) ([8]).

وفي قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ

---

[1]- حاشية الشهاب على البيضاوي، 2/ 56.
[2] - الكشاف، 1/ 54.
[3] - التحرير والتنوير، 1/ 261.
[4] - التحرير والتنوير، 8/ 200.
[5] - التحرير والتنوير، 12/ 43.
[6]- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، 2/ 1189.
[7] - الكشاف، 2/ 546- 547.
[8] - حاشية الطيبي على الكشاف (= فتوح الغيب)، 8/ 572.

فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ} (البقرة: 282) نجد أن قوله: {وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۖ } معطوف على أسلوب الشرط في أول الآية: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم} فهو من عطف القصة على القصة، وفيه تشريع للإشهاد عند البيع ولو بغير مداينة، وفي هذا العطف "إكمالٌ لصور المعاملة: فإنّها إمّا تداينٌ، أو آيلٌ إليه كالبيع بدينٍ، وإمّا تناجزٌ في تجارةٍ، وإمّا تناجزٌ في غير تجارةٍ كبيع العقار والعروض في غير التّجر"([1]).

وفي قوله تعالى: {وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ٥٠ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ٥١ وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ٥٢ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ} (الأعراف، الآيات: 50- 52) نجد أن قوله تعالى: {وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ} ليس من الكلام الذي عقب الله به كلامَ أصحاب الجنة لأهل النار؛ ومن ثم لا يصح عطفه على {فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا} لأن هذا حديث يوم القيامة، وقوله: {هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ} حديث عن إعراضهم عن القرآن في الدنيا؛ ولهذا يقول ابن عاشور: "الواو في {وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم} عاطفة هذه الجملة على جملة:{وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ} عطف القصّة على القصّة، والغرض على الغرض، فهو كلامٌ أنفٌ انتقل به من غرض الخبر عن حال المشركين في الآخرة، إلى غرض وصف أحوالهم في الدّنيا، المستوجبين بها لما سيلاقونه في الآخرة"([2]).

ومن لطائف هذه الواو، التي تعطف القصة على القصة، في تدبر أنساب المعاني وتواليها، وما يتطلبه ذلك من البحث عن "المناسبة" التي تؤذن بالجمع بين القصتين، أننا نجد المفسرين يتشممون تلك "المناسبة"، وإن فُصل بين المتعاطفين بآيات عدَّةٍ، وأصل أصولهم في ذلك قول جار الله الزمخشري: "وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل، وإن طال"([3]).

ففي قوله تعالى: {وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ} (إبراهيم: 42) يرى ابن عاشور أن الواو عاطفة للآية "على الجمل السّابقة، وله اتّصالٌ بجملة {قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ } (إبراهيم: 30) الّذي هو وعيدٌ للمشركين وإنذارٌ لهم بأن لا يغترّوا بسلامتهم وأمنهم؛ تنبيهًا لهم على أنّ ذلك متاعٌ قليلٌ زائلٌ، فأكّد ذلك الوعيد بهذه الآية...

---

[1] - التحرير والتنوير، 3/ 116.

[2]- المرجع السابق، 8/ 151. هذا، وللإمام الطيبي كلام في غاية البراعة في هذه الآية الكريمة {وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ} إذ إنه يرى أنها بموضعها هذا: كالخاتمة لجميع ما سبق من أول السورة من حديث عن القرآن وقصة الخلق والهداية ومنازل الناس يوم القيامة، ثم هي للتخلص إلى غرض آخر، وهو الحديث عن دلائل القدر الباهرة، وأحوال الأمم الغابرة، فيقول: "فإذن الآية متصلة بفاتحة السورة وبما بعدها، على سبيل الاعتراض، والتخلص... وأدمج الكلام بعضه في بعض، على أساليب عجيبة، وفنون غريبة" (حاشية الطيبي على الكشاف: 6/ 401).

[3] - الكشاف، 3/ 252.

وباعتبار ما فيه من زيادة معنى التّسلية، وما انضمّ إليه من وصف فظاعة حال المشركين يوم الحشر، حسن اقتران هذه الجملة بالعاطف، ولم تفصل"([1])

وفي قوله تعالى: {وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيۡنَهُمۡۚ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ} (يونس: 45) يلاحظ ابن عاشور أن هذه الآية معطوفة على آية: {وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ}(يونس: 28) وبينهما سبع عشرة آية، فهي من عطف القصة على القصة " عودًا إلى غرضٍ من الكلام بعد تفصيله وتفريعه وذمّ المسوق إليهم وتقريعهم؛ فإنّه لمّا جاء فيما مضى ذكر يوم الحشر، إذ هو حين افتضاح ضلال المشركين ببراءة شركائهم منهم، أتبع ذلك بالتّقريع على عبادتهم الأصنام مع وضوح براهين الوحدانيّة لله تعالى، وإذ كان القرآن قد أبلغهم ما كان يعصمهم من ذلك الموقف الذّليل لو اهتدوا به، أتبع ذلك بالتّنويه بالقرآن وإثبات أنّه خارجٌ عن طوق البشر وتسفيه الّذين كذّبوه وتفنّنوا في الإعراض عنه، واستوفي الغرض حقّه، عاد الكلام إلى ذكر يوم الحشر مرّةً أخرى؛ إذ هو حين خيبة أولئك الّذين كذّبوا بالبعث وهم الّذين أشركوا وظهر افتضاح شركهم في يوم الحشر فكان مثل ردّ العجز على الصّدر"([2]).

وفي قوله تعالى: {وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ} (النحل: 65) يرى الإمام البقاعي أن الواو من عطف القصة على القصة، وأن هذه الآية معطوفة على آية قبلها بخمس وأربعين آية! وهي قوله تعالى: {وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ} (النحل: 19) فبعد أن قرر الله جل وعز تفرده بعموم العلم في هذه الآية، وأتى بعدها بما يبين منازل الخلق في الكفر والإيمان، وإرسال الرسال، وما تعلق بذلك، عاد لبيان دلائل تفرده بالخلق، وتفرده بالإنعام على الخلق، فقال:{وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَسۡمَعُونَ} يقول البقاعي: "ولما انقضى الدليل على أن قلوبهم منكرة استكبارًا، وما يتعلق به، وختمه بما أحيا به القلوب بالإيمان والعلم بعد موتها بالكفر والجهل، وكان المقصودَ الأعظمَ من القرآن تقريرُ أصول أربعة: الإلهيات، والنبوات، والمعاد، وإثبات القضاء والقدر والفعل بالاختيار، وكان أجلَّ هذه المقاصد الإلهياتُ، شرع في أدلة الوحدانية والقدرة والفعل بالاختيار المستلزم للقدرة على البعث على وجه غير المتقدم ليعلم أن أدلة ذلك أكثر من أوراق الأشجار، وأجلى من ضياء النهار فعطف على قوله: {وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعۡلِنُونَ} قوله، جامعًا في الدليل بين العالم العلوي والعالم السفلي:{وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ }"([3]).

وفي قوله تعالى، في رسوله عيسى عليه السلام: {وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ} (الزخرف: 61) يرى الشيخ ابن عاشور أن الأظهر أنّه معطوف "على جملة: {وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ} (الزخرف: 44) ويكون ما بينهما مستطرَداتٍ واعتراضًا اقتضته المناسبة؛ لَمَّا أُشبع مقام إبطال إلهيّة غير الله بدلائل الوحدانيّة، ثُنِّيَ العَنان إلى إثبات أنّ القرآن حقٌّ، عودًا على بدءٍ"([4]).

---

[1] - التحرير والتنوير، 13/ 245.
[2] - المرجع السابق، 11/ 181.
[3] - نظم الدرر، 11/ 191.
[4] - التحرير والتنوير، 25/ 242

بل قد تعطف هذه الواو، أعني: واو عطف القصة على القصة، ما جاء في آخر السورة الكريمة على ما جاء في أولها، وكأن ما بين المفتتح والمختتم اعتراض! ففي قوله تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ} (النساء: 127) يرى الإمام الرازي أنه معطوف على أول ما تتضمنه السورة من أحكام النساء، وما نزل فيها من الشرائع، يقول: "اعلم أنّ عادة الله في ترتيب هذا الكتاب الكريم وقع على أحسن الوجوه، وهو: أنّه يذكر شيئًا من الأحكام، ثمّ يذكر عقيبه آياتٍ كثيرةً في الوعد والوعيد والتّرغيب والتّرهيب، ويخلط بها آياتٍ دالّةً على كبرياء الله وجلال قدرته وعظمة إلهيّته، ثمّ يعود مرّةً أخرى إلى بيان الأحكام، وهذا أحسن أنواع التّرتيب وأقربها إلى التّأثير في القلوب؛ لأنّ التّكليف بالأعمال الشّاقّة لا يقع في موقع القبول إلّا إذا كان مقرونًا بالوعد والوعيد، والوعد والوعيد لا يؤثّر في القلب إلّا عند القطع بغاية كمال من صدر عنه الوعد والوعيد، فظهر أنّ هذا التّرتيب أحسن التّرتيبات اللّائقة بالدّعوة إلى الدّين الحقّ. إذا عرفت هذا فنقول: إنّه سبحانه ذكر في أوّل هذه السّورة أنواعًا كثيرةً من الشّرائع والتّكاليف، ثمّ أتبعها بشرح أحوال الكافرين والمنافقين واستقصى في ذلك، ثمّ ختم تلك الآيات الدّالّة على عظمة جلال الله وكمال كبريائه، ثمّ عاد بعد ذلك إلى بيان الأحكام فقال: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ}"([1]).

وفي قوله تعالى: {وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ} (الشعراء: 192-194) يذهب ابن عاشور إلى أن العطف في {وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ} يعود بالكلام إلى الحديث عن القرآن الكريم في أول السورة في قوله تعالى: {طسٓمٓ ١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ} يقول ابن عاشور:"{وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ} عودٌ إلى ما افتتحت به السّورة من التّنويه بالقرآن، وكونه الآية العظمى... لتختتم السّورة بإطناب التّنويه بالقرآن كما ابتدئت بإجمال التّنويه به، والتّنبيه على أنّه أعظم آيةٍ اختارها الله أن تكون معجزة أفضل المرسلين... فبواو العطف اتّصلت الجملة بالجمل الّتي قبلها، وبضمير القرآن اتّصل غرضها بغرض صدر السّورة. فجملة: {وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ} معطوفةٌ على الجمل الّتي قبلها، المحكيّة فيها أخبار الرّسل المماثلة أحوال أقوامهم لحال قوم محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم وما أيّدهم الله به من الآيات؛ ليعلم أنّ القرآن هو آية الله لهذه الأمّة، فعطفها على الجمل الّتي مثلها عطف القصّة على القصّة لتلك المناسبة. ولكنّ هذه الجملة متّصلةٌ في المعنى بجملة: {تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ} بحيثُ لولا ما فُصل بينها وبين الأُخرى من طُول الكلام لكانت معطُوفةً عليها"([2]).

ونظيره قوله تعالى في ختام سورة إبراهيم: {هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ} (إبراهيم: 52) فاسم الإشارة (هَٰذَا) راجع، عند بعض العلماء، إلى مطلع السورة: {الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ} وكأن مقصود السورة كلها يدور حول قوله: {أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ} مما أغرى بعض العلماء إلى القول بأن الواو في {وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ} عطفت آخر السورة على أولها: {لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ} وكأن السورة جملة واحدة، وما بين المعطوف والمعطوف

[1] - التفسير الكبير (= مفاتيح الغيب)11/ 232- 233.
[2] - التحرير والتنوير، 19/ 188.

عليه جمل اعتراضية!! يقول أبو حيان: " وناسب مختتم هذه السّورة مفتتحها، وكثيرًا ما جاء في سور القرآن، حتّى إنّ بعضهم زعم أنّ قوله:{وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ} معطوف على قوله: {لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ}"([1]).

وهكذا فأنت تجد الواو، في هذا اللون من العطف، كما يقول شيخنا أبو موسى" ليست حرفًا منطوقًا أو مكتوبًا فحسب، وإنما هي بمثابة عين صحيحة نافذة، تنظر إلى الكلام الذي قبلها؛ لترى ما هو أشبه بالكلام الذي بعدها، ثم تحمل الذي بعدها لتقربه وتربطه بالكلام الذي هو أشبه به، وإن بعد مكانه، وإن تجاوزت في رجوعها إليه آيات كثيرة، وهي بذلك تضم الشبيه إلى الشبيه، وهذا من عجيب الترابط والتماسك في آيات الكتاب العزيز، بل في اللسان العربي كله... وأرى هذه الواو أحيانًا خبيرة بأنساب المعاني، عرَّافة للأرحام التي بينها، وأنها لا تعطف البتة كلامًا على كلام لا رحم بينهما"([2]).

***

رابعها: ورابع هذه الأصول التي تتحكم في (المزج اللفظي) بين الكلام والكلام في النص/ الخطاب، أن وجود "المناسبة" أمر مُجَوِّزٌ للعطف، وليس مُحتِّمًا، بمعنى: أنه قد توجد "المناسبة" التي تؤذن بالجمع بين الكلامين عطفًا وتشريكًا، ومع ذلك يتخلف العطف؛ قصدًا لمعنى يُراد؛ فوجود العطف في صدر الكلام ينادي على أنه، وإن كان مستقلًا عما قبله، مقصودًا لذاته، إلا أنه متناسق معه، وأنّه وإيّاه واردان في غرضٍ واحد، فإذا قصد المتكلم غير ذلك قطع الكلام، وجاء به استئنافًا؛ "لأن الاتّصال والانقطاع أمران معنويّان وتابعان للأغراض؛ فالعبرة بالمناسبة المعنويّة دون الصّيغة اللّفظيّة"([3]).

وقطع الكلام عمّا قبله وبناؤه على الاستئناف فيه ضرب من الحفاوة بالمعنى الذي تأسس عليه الكلام، ودلالة على تناهي عنايتهم به، وقوة مراعاتهم له، وفقًا لأصلهم في ذلك، وهو: أن القطع والاستئناف، غالبًا، ما يشيران إلى أن الكلام الذي بُني عليهما له خطر وشأن؛ فلا يؤتى به معطوفًا؛ لإعطاء الكلام استقلالًا بالدّلالة اهتمامًا؛ "لأنّ المعطوف لكونه تابعًا لا يهتمّ به السّامعون كمال الاهتمام" ([4])، وفي هذا إشارة على أن نثر الجمل وخلوها من عاطف لا يعني تقاطعها، بل يعني تحقيق صورة من النظم اقتضاها المعنى والمقام.

ففي قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ}(البقرة: 6) نرى هذه الآية الكريمة جاءت بعد آيات تتحدث عن صفات المؤمنين، وفي التضاد بين الإيمان والكفر مسوغ ومناسبة للمزج بينهما عطفًا وتشريكًا، ولكن تُرك العطف؛ لأن الأول (صفات المؤمنين) جاء في سياق المدح والتعظيم للكتاب في قوله تعالى: {ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ} وقرن صفات الكفار بصفات المؤمنين عطفًا وتشريكًا، يقتضي أن صفات الكفار مما يُمتدح به الكتاب أيضًا، وهذا خلاف القصد، ومن ثم تُرك العطف، وصار قوله {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} بمنزلة الاستطراد والتتميم، يقول الإمام الطيبي: "المطلوب من الوصف هنا تعظيم الكتاب وتفخيم شأنه، فإن الموصوف إنما يكتسب المدح إذا كانت الصفة صالحة

---

[1] - البحر المحيط، 6/ 460.
[2] - الزمر- محمد، وعلاقتهما بآل حم: دراسة في أسرار البيان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1433هـ، صـ 603- 604.
[3] - التحرير والتنوير، 28/ 197.
[4] - المرجع السابق، 1/ 682.

للتمدح بها، ولا شك أن كون الكتاب غير مُنْتَفَعٍ به للمُصِرّين على الكفر لا يصلح للمدح؛ لأن القصد من سوق الآيات مدح الكتاب... وذكر الكفار على سبيل الاستطراد لذكر المؤمنين، وكون الكتاب هادياً لهم كما قال صاحب المفتاح: هذا كما يكون في حديث ويقع في خاطرك بغتةً حديثٌ آخر بينهما جامعٌ، لكن غير ملتفتٍ إليه لبُعد مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داعٍ، فتورده مفصولًا... وخلاصة الجواب: أن {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ}الآية (البقرة: 6) ليست على منوال { ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ) [البقرة: 3] لا صفةً ولا استئنافًا، كما سبق. نعم، هي واردةٌ على الاستئناف استطرادًا لا مدحًا... لأنها لا يصلح للتمدح بمثلها، فتدبر" ([1]).

وفي قوله تعالى: {وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ} (البقرة: 116) لم يعطف قوله: {كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ} على ما قبله مع أنه مشارك له في الاستدلال على نفي الولدية لله سبحانه وتعالى؛ إذ في الفصل إيذان باستقلال الكلام، وأنه دليل قائم بذاته على نفي الولد عنه سبحانه وتعالى، وليس مكملًا لما قبله في الدليل ([2]).

وفي قوله تعالى : {وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ٢٨ قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ} (الأعراف: 28- 29) نجد أن قوله {قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ} لم يعطف على قوله {قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ } مع أن كليهما أمر للرسول ﷺ بمخاطبة المشركين، فهما مشتركان في الحكم، ولو عطف لصح العطف، ولكن جيء به "استئنافًا استطراديًّا، بما فيه جماع مقوّمات الدّين الحقّ الّذي يجمعه معنى القسط، أي: العدل؛ تعليمًا لهم بنقيض جهلهم، وتنويهًا بجلال الله تعالى، بأن يعلموا ما شأنه أن يأمر الله به؛ ولأهمّيّة هذا الغرض، ولمضادّته لمدّعاهم المنفيّ في جملة: {قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ } فصلت هذه الجملة عن الّتي قبلها، ولم يعطف القول على القول ولا المقول على المقول؛ لأنّ في إعادة فعل القول، وفي ترك عطفه على نظيره، لفتًا للأذهان إليه"([3]).

ونظيره قوله تعالى: {وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ} (الغاشية: 8) فإنه جاء مفصولًا بعد قوله: {وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ} فالمقابلة هنا بين فريقين يوم القيامة، وتلك المقابلة من مقتضيات الجمع في الحكم، ومؤذنة بالمزج بين الكلامين عطفًا وتشريكًا، ومع ذلك لم يعطف الثاني علي الأول، بل أُتي به مأتى الاستطراد والتتميم، وكأن معقد المعنى في السورة الكريمة هو الحديث عن الكافرين، وهو ما صُدّرت به السورة الكريم {هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ١ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ} وختمت به أيضًا {فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ٢٤ إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم} وما بين المفتتح والمختتم إنما هو استطراد وتتميم، يقول الشيخ الطاهر بن عاشور تعليقًا على آية {وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ}:" يتبادر في بادئ الرّأي أنّ حقّ هذه الجملة أن تعطف

---

[1] - حاشية الطيبى على الكشاف (=فتوح الغيب)، 1/119- 120. وأما ما ذهب إليه الشيخ الطاهر ابن عاشور، بقوله: "وإنّما قطعت هاته الجملة عن الّتي قبلها؛ لأنّ بينهما كمال الانقطاع، إذ الجمل السّابقة لذكر الهدى والمهتدين، وهذه لذكر الضّالّين فبينهما الانقطاع لأجل التّضادّ، ويعلم أنّ هؤلاء قسمٌ مضادٌّ للقسمين المذكورين قبله من سياق المقابلة" التحرير والتنوير: 1/ 247. فأقول: قد يُخالف في هذا؛ لأن التضاد قد يكون بين الكلامين ويقع المزج بينهما عطفًا وتشريكًا، كما في قوله تعالى: {إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ} (الانفطار: 13- 14).

[2] - ينظر: التحرير والتنوير، 1/ 685.

[3] - التحرير والتنوير، 8/ 86.

على جملة:{وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ} بالواو؛ لأنّها مشاركةٌ لها في حكم البيان لحديث الغاشية... ووجه الفصل: التّنبيه على أنّ المقصود من الاستفهام في{هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ}الإعلام بحال المعرّض بتهديدهم وهم أصحاب الوجوه الخاشعة، فلمّا حصل ذلك الإعلام بجملة:{وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ} إلى آخرها، تمّ المقصود، فجاءت الجملة بعدها مفصولةً؛ لأنّها جعلت استئنافًا بيانيًّا جوابًا عن سؤالٍ مقدّرٍ تثيره الجملة السّابقة، فيتساءل السّامع: هل من حديث الغاشية ما هو مغايرٌ لهذا الهول؟ أي ما هو أنسٌ ونعيمٌ لقومٍ آخرين؛ ولهذا النّظم صارت هذه الجملة بمنزلة الاستطراد والتّتميم؛ لإظهار الفرق بين حالي الفريقين، ولتعقيب النّذارة بالبشارة"([1]).

وهذا اللون من المزج الذي تُرك فيه العطف والتشريك بين الكلام والكلام في النص/ الخطاب، هو ما يعرف بـ (المزج المعنوي) وتفصيله ما يلي:

(المزج المعنوي)

ويعد أصلًا من الأصول الدلالية التي يتم بها (المزج) في النص/ الخطاب بين البنى العاملية المستقلة، وبخاصة تلك التي يصنفها النحاة بغير ذات المحل الإعرابي؛ حيث العلاقات بين الكلام والكلام هنا ليست علاقاتٍ إعرابيةً يتنزل فيها الكلام مما قبله منزلة القيد؛ فيمتزج به، ويكون امتدادًا لمعنى الكلام قبله، وخارجًا منه، وبمنزلة جزئه الثاني، كما في (الاتحاد والتلازم) ولا علاقاتِ نسق يتنزل فيها الكلام مما قبله منزلة التابع عطفًا وتشريكًا، كما في (المزج اللفظي)، بل هي دعامات وقرائن "معنوية" خفية وجليلة تربط بين الكلام والكلام وَفق المقصود والغرض الكلي لـ النص/ الخطاب.

ولا يمكن الوقوف على تلك العلاقات المعنوية التي يظهر بها وجوه التناظر والتلامح بين المعاني التي تؤذن بـ (المزج) بين الكلام والكلام، وبخاصة آيات القرآن الكريم، إلا أن "تنظر إلى الغرض الّذي سيقت له السّورة، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدّمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدّمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدّمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السّامع إلى الأحكام، أو اللوازم التّابعة له الّتي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها. فهذا هو الأمر الكلّيّ المهيمن على حكم الرّبط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا فعلته تبيّن لك وجه النّظم مفصّلًا بين كلّ آية وآية في كل سورة"([2]).

على أنه يمكن إجمال تلك العلاقات التي يتنزل فيها الكلام من الكلام، ويمتزج به معنويًا، عند علماء المناسبات، في أصلين:

---

[1] - المرجع السابق، 30/ 289.

[2] - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ/ 1974م، 1/ 376.

الأول: الاستئناف الابتدائى ([1])

ويُعنى به عند النحاة: الانتقال في النص/ الخطاب الواحد من كلام إلى كلامٍ ليس من سبب ما قبله عامليًّا، ولا من جملة ذيوله معنويًّا، وشرطه: مراعاة لطف "النُّقْلة" وتحقق "المناسبة"([2]) بين الكلامين وَفق المعنى الأم والمقصود الأعظم لـ النص/ الخطاب، مما يؤذن بالجمع بينهما فتتضام الجمل وتتلاقى وإن دقت وتباعدت، كما تتلاقي أغصان الشجر الواحدة على شدة تفرعها وتفرق أغصانها، وإلّا لصار الكلام مقطّعًا منتوفًا؛ إذ إن" البناء النصِّي، ولا سيما المديد منه، يعتمد في غالب أمره نظام التشجير؛ فالنص والشجرة صنوانٌ في البناءِ الكلي، وعلاقاتِ المكونات بعضها ببعض، فمن الأجزاء ما يتصل بعضها ببعض، ومنها ما يتصل بالساق الذي يجري فيه ماء الحياة... فليس هناك انفصام بين أجزاء النص/ الشجرة، والشجرة/ النص"([3]).

ثم إن وراء هذا "الاستئناف الابتدائي" أصولًا دلالية، وضروبًا من روابط المعاني، ومقاصدَ على قدر كبير من الغنى والتنوع، ولكن يمكن رجوعها إلى مقصدين:

المقصد الأول: إشباع جزء من المعنى المسوق له الكلام من قبل، وتربية الفائدة فيه، وذلك بأن تكون العلاقة بين الكلامين علاقة تناظر، أو مقابلة، أو مشابهة، أو تفريع معنى على معنى، ونحو ذلك مما يتداعى به الكلام ويمتد ويتنامى، ويتشوفه المخاطَب، بحيث إذا "عرف حال الأول عَنَاه أن يعرف حال الثاني"([4])، وبحيث تكون "الحالُ

---

[1]- مفهوم " الاستئناف" في التحليل النحوي، مفهوم إجرائي، مرادفٌ لـ"القطع" في مقابل مفاهيم من نحو: "النسق" و"التبعية" ويطلق للدلالة به على واحدٍ من ثلاثة: أولًا: على الجملة الواقعة في صدر النص/ الخطاب، ثانيًا: على الجملة المصدرة بحرف عطف(بالواو غالبًا) وقد انقطعت عامليًّا عما قبلها، فلا تشاركه في إعرابه، وإن كانت منه بسبب (وهو ما يعرف بعطف الجملة، وعطف القصة، ويطلق على الواو فيهما: واو الاستئناف، وهي لمجرد الربط)، ثالثًا: على الجمل الواقعة في درج النص/ الخطاب، مقطوعةً عن البنية العاملية قبلها، لفظًا ومعنى، وليس ثمة رابط لفظي يربطها بما قبلها، والأخير هو المراد هنا؛ إذ هو الذي يعرف بـ "المزج المعنوي" بين البنى المتجاورة؛ ولأنه، غالبًا، ابتداء بمتتالية من الجمل في درج النص/ الخطاب، فقد رأينا الشيخ الطاهر بن عاشور كثيرًا ما يعبر عنه بـ (الاستئناف الابتدائى) تمييزًا له عمّا يعرف بـ (الاستئناف البيانى).

[2] - ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1986، صـ 364؛ ومن ثم نجد علماء التناسب لا يقبلون أي تفسير للعلاقات بين المعاني في القرآن الكريم فيه "تفكيكٌ لاتّصال نظم الكلام، وانتقالٌ بدون مناسبةٍ" التحرير والتنوير 26/ 112.

[3]- استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، صـ637. وما ذكره شيخنا هنا هو من مداد العلامة البقاعي؛ إذ يقول في نص تأصيلي بديع، بقوله: "فإن كل سورة لها مقصد واحد يدار عليه أولها وآخرها، ويستدل عليه فيها، فترتب المقدمات الدالة عليه على أتقن وجه، وأبدع نهج، وإذا كان فيها شيء يحتاج إلى دليك، استدل عليه، وهكذا في دليل الدليل، وهلم جرا. فإذا وصل الأمر إلى غايته، ختم بما منه كان ابتدأ، ثم انعطف الكلام إليه وعاد النظر عليه، على نهج آخر بديع، ومرقى غير الأول منيع، فتكون السورة كالشجرة النضيرة العالية المزينة بأفنان الدر، وأفنانها منعطفة إلى تلك المقاطع كالدوائر، وكل دائرة منها لها شعبة متصلة بما قبلها، وشعبة ملتحمة بما بعدها، وآخر السورة قد واصل أولها، كما لاحم انتهاؤها ما بعدها. وعانق ابتداؤها ما قبلها، فصارت كل سورة دائرةً كبرى، مشتملة على دوائر الآيات الغُرّ، البديعة النظم، العجيبة الضم، بلين تعاطف أفنانها، وحسن تواصل ثمارها وأغصانها" مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (ويسمى: المقصد الأسنى في مطابقة كل سورة للمسمى) للبقاعي، قدم له وحققه: عبد السميع محمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1408 هـ/ 1987م، 1/ 149.

[4]- دلائل الإعجاز، صـ224..

التي يكونُ عليها أحدُهما مضمومة في النَّفسِ إلى الحالِ التي عليها الآخَرُ من غَير شَكٍ"([1])، وهذا من أقوى علاقات التشابك والتعالق بين المعاني، وهو من الأصول في بناء الكلام التي تقع كثيرًا جدًّا في الكتاب العزيز، والتي تصيير بها المعاني المتباعدة المنازل أشدَّ تآلفًا في النفس([2]).

المقصد الثاني: الاستطراد، وانتقال الكلام من غرض إلى غرض آخر من الأغراض التي يدور حولها المقصد الكلي الذي أمَّهُ النص/ الخطاب ([3])، ولا يكون إلا إذا "أُشْبِعَ الغرض الأول، وأُفيض فيه، حتى أُوعب، أو حتى خيفت سآمة السامع"([4]).

فهذان المقصدان: إشباع المعنى، والاستطراد إلى غرض جديد من أغراض النص/ الخطاب، يدوران عند علماء "المناسبة" في تعليل "الاستئناف" بكلام تامٍ بعد كلام تامٍ، وبهما يتناسل الكلام، وتتوالد الجمل، وتتشابك، ففي قوله تعالى: {هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۚ قُلۡ مُوتُواْ بِغَيۡظِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ}(آل عمران: 119) يبين ابن عاشور مناسبة هذه الآية للآية قبلها: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةٗ مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ}(آل عمران: 118) فيقول: "استئنافٌ ابتدائيٌّ، قصد

---

[1] - المرجع السابق، صـ 225.

[2] - يقول حازم القرطاجني: "فإن للنفوس في تقارن المتماثلات وتشافعها، والمتشابهات والمتضادات، وما جرى مجراها، تحريكًا وإيلاعًا بالانفعال إلى مقتضى الكلام؛ لأن تناصر الحَسن في المُستحْسَنَيْن المتماثلين والمتشابهين، أمكن من النفس موقعًا من سنوح ذلك لها في شيء واحد، وكذلك حال القبح. وما كان أمللك للنفس وأمكن منها فهو أشد تحريكًا لها، وكذلك أيضًا مثول الحَسن إزاء القبيح، أو القبيح إزاء الحسن مما يزيد غبطة بالواحد، وتخليًا عن الآخر؛ لتبين حال الضد بالمثول إزاء ضده؛ فلذلك كان موقع المعاني المتقابلات من النفس عجيبًا". منهاج البلغاء وسراج الأدباء منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صـ44-45. وقد عُدَّ هذا من "عادات القرآن"، ومدارًا يدور عليه؛ فما جاء بوعد إلا وأعقبه بوعيد، وما جاء بنذارة إلا وأعقبها ببشارة. ينظر: التفسير الكبير، 2/ 353، والتحرير والتنوير: 1/ 125. ونظرًا لهذا التلازم بين المتقابلات في المعنى ذهب بعض علماء الوقف والابتداء في القرآن الكريم أنه لا يَحْسُن الوقوف أو قطع القراءة في الآيات التي بها متقابلات حتى يؤتى بالمتقابلين أو المتعادلين، فيتم المعنى في النفس، يقول الأشموني: "ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف: الازدواج، والمعادل، والقرائن، والنظائر. قال ابن نصير النحوي: فلا يوقف على الأول حتى يأتي بالمعادل الثاني؛ لأن به يوجد التمام" منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2008م، 1/ 39.

[3] - وهذا المقصد الكلي للنص/ الخطاب، هو ما يسميه العلامة الفراهي بـ (العمود) يقول:" قُول: " اعلم أن تعيين عمود السّورة هو إقليدٌ لمعرفة نظامها.. ولكنه أصعب المعارف، ويحتاج إلى شدّة التّأمّل والتمحيص، وترداد النّظر في مطالب السّورة المتماثلة والمتجاورة، حتّى يلوح العمود كفلق الصّبح، فتضيء به السّورة كلّها، ويتبين نظامها، وتأخذ كل آية محلها الخاص، ويتعيّن من التأويلات المحتملة أرجحها" دلائل النظام، المطبعة الحميدية، 1388هـ، صـ77، ويسميه شيخنا أبو موسى بـ"المعنى الأم" الذي تدور حوله جميع جمله، وفي ضوئه تتعين العلاقات اللفظية والمعنوية بين أجزاء النص/ الخطاب، وبه تُعرف مقاطع المعاني، ومواضع اتصالها وانقطاعها، ومن أين تجتمع وتفترق "وهذا المعنى الأم وما تفرع منه، غالبًا، ما يغشيه الخفاء في الكلام كله، وإذا كان لا يجوز لنا أن نتجاوزه، فقد وجبت علينا الوقفة الطويلة التي تراجع، وتتدبر، حتى تكشف عن هذا الجذر ما غشاه" آل حم، صـ14.

[4] - التحرير والتنوير، 1/ 229.

منه المقابلة بين خُلق الفريقين، فالمؤمنون يحبّون أهل الكتاب، وأهل الكتاب يبغضونهم، وكلّ إناءٍ بما فيه يرشح، والشّأن أنّ المحبّة تجلب المحبّة إلّا إذا اختلفت المقاصد والأخلاق"([1]).

وفي قوله تعالى: {قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغۡلَبُونَ وَتُحۡشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ١٢ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ رَأۡيَ ٱلۡعَيۡنِۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصۡرِهِۦ مَن يَشَآءُۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ}(آل عمران: 12-13) يقول ابن عاشور: هذه الآية "استئنافٌ ابتدائيٌّ؛ للانتقال من النّذارة إلى التّهديد، ومن ضرب المثل لهم بأحوال سلفهم في الكفر، إلى ضرب المثل لهم بسابق أحوالهم المؤذنة بأنّ أمرهم صائرٌ إلى زوالٍ... وجيء في هذا التّهديد بأطنب عبارةٍ وأبلغها؛ لأنّ المقام مقام إطنابٍ لمزيد الموعظة، والتّذكير بوصف يومٍ كان عليهم، يعلمونه" ([2]).

ومن دقائق تلمُّس (المناسبة) بين الكلام المستأنف وما قبله أن تجيء الآية بجانب الآية، كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها، بل متعلقة بكلام تقدم هو أعلق بها من حيث المعنى، وقد تتباعد الآيتان في الموضع، فيقارب بينهما تلك المعاني التي يأخذ بعضها بحجز بعض([3])، ففي قوله تعالى: {لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ} (البقرة: 177) يرى ابن عاشور أن هذه الآية الكريمة تكملة وختام لدفع المطاعن؛ ومن ثم فلها أشد اتصال بقوله: {وَمِنۡ حَيۡثُ خَرَجۡتَ فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۖ وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ} (البقرة: 150) وما بين الآيتين إنما هو جمل معترضة ([4]).

ونظيره قوله تعالى: {يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبۡتُمۡۖ قَالُواْ لَا عِلۡمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ}(المائدة: 109) يقول ابن اعاشور: "جملة:{يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ}استئنافٌ ابتدائيٌّ متّصلٌ بقوله:{فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ} (المائدة: 85)، وما بينهما جملٌ معترضةٌ نشأ بعضها عن بعضٍ، فعاد الكلام الآن إلى أحوال الّذين اتّبعوا عيسى، عليه السّلام..؛ للتّذكير بهولٍ عظيمٍ من أهوال يوم القيامة، تكون فيه شهادة الرّسل على الأمم، وبراءتهم ممّا أحدثه أممهم بعدهم في الدّين ممّا لم يأذن به الله... فهذا عودٌ إلى بيان تمام نهوض الحجّة على النّصارى في مشهد يوم القيامة"([5]).

وفي قوله تعالى: {يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ} (الأعراف: 26) جعل ابن عاشور هذه الآية استئنافًا متصل المعنى بالآية الثالثة من السورة، فيقول: "إذا جرينا على ظاهر التّفاسير كان قوله:{يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ} استئنافًا ابتدائيًّا، عاد به الخطاب إلى سائر النّاس الّذين خوطبوا في أوّل السّورة بقوله: {ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ} (الأعراف: 3) ، وهم أمّة الدّعوة؛ لأنّ الغرض من

---

[1] - المرجع السابق، 4/ 65.
[2] - المرجع السابق، 3/ 175.
[3] - وهذا ما يسميه شيخنا محمد أبو موسى بـ "الجمل المتزحزحة" حيث تتزحزح الجمل عن مكانها الأصلي وتتأخر. ينظر: مراجعات في أصول الدرس البلاغي، صـ294.
[4] - التحرير والتنوير، 2/ 51، و128.
[5] - المرجع السابق، 7/ 98.

السّورة إبطال ما كان عليه مشركو العرب من الشّرك وتوابعه من أحوال دينهم الجاهليّ، وكان قوله:{وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ}(الأعراف: 11) استطرادًا بذكر منّة الله عليهم...فخاطبت هذه الآية جميع بني آدم بشيءٍ من الأمور المقصودة من السّورة"([1]).

وفي قوله تعالى: {قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرۡتُم بِهِۦ مَنۡ أَضَلُّ مِمَّنۡ هُوَ فِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ} (فصلت: 52) يقول ابن عاشور: "استئنافٌ ابتدائيٌّ متّصلٌ بقوله: {إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ} (فصلت: 41)؛ فهذا انتقالٌ إلى المجادلة في شأن القرآن رجع به إلى الغرض الأصليّ من هذه السّورة وهو بيان حقّيّة القرآن وصدقه، وصدق من جاء به. وهذا استدعاءٌ ليُعملوا النّظر في دلائل صدق القرآن" ([2]).

بل قد تتصل الآية بأكثر من آية، وفقًا لمعناها، والمعاني التي أمَّتها السورة، وهو وجه ألطف مما قبله، ففي قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنٗا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلٗا} (الفرقان: 45) يرى ابن عاشور أن هذه الآية الكريمة استئناف ابتدائي، وفيه:

- انتقالٌ من إثبات صدق الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، وإثبات أنّ القرآن من عند الله أنزله على رسوله، وصفات الرّسل وما تخلّل ذلك من الوعيد، إلى إثبات وحدانيته جل وعز، وتحكمه في مقدرات الكون، وتقلبات الرياح، والليل والنهار، لا يشاركه في ذلك أحدٌ، والآية بهذا الاعتبار لها اتصال في المعنى بقوله تعالى في أول السورة : {وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ وَلَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗا وَلَا يَمۡلِكُونَ مَوۡتٗا وَلَا حَيَوٰةٗ وَلَا نُشُورٗا} (الفرقان: 3).

- كما أن فيه بيانًا لقدرة الله جل وعز، على مدّ الظّلّ وقبضه، وقد جاء هذا البيان تمثيلًا لحكمة التّدريج في التّكوينات الإلهيّة، وهو بمثابة التدليل على أنّ تنزيل القرآن منجّمًا جارٍ على حكمة التّدرّج؛ لأنّه أمكن في حصول المقصود وفق حكمته جل وعز في طبائع الأشياء، والآية بهذا الاعتبار لها اتصال في المعنى بقوله تعالى: {وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا} (الفرقان: 32).

- ثم إن نظم الآية الكريمة {أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ} يقتضي أنّ الكلام متّصلٌ بنظيره من قوله تعالى: {قُلۡ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ} (الفرقان: 6)، وما عطف عليه من قوله:

{قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ} (الفرقان: 15) {وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ} (الفرقان: 20) {وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا وَنَصِيرٗا} (الفرقان: 31) فكلّها مخاطباتٌ للنّبيء صلّى الله عليه وسلّم"([3]).

[1] - المرجع السابق، 8/ 72.
[2] - التحرير والتنوير، 25/ 16.
[3] - التحرير والتنوير، 19/ 38.

الثاني: الاعتراض

وثاني تلك العلاقات المعنوية، التي تؤذن بامتزاج الكلام بالكلام: (الاعتراض) ([1])، ويُعنى به: القطع بكلام تامٍّ مستقل بين مُتَطَالِبَيْنِ، عُقِدا عَقْد كلام واحد ([2])إما عامليًّا، وهو ما يعرف بـ (الاعتراض النحوي) وإما معنويًّا،

وهو ما يعرف بـ (الاعتراض البياني) ([3])، وشرطه: ألا يكون الكلام الاعتراضي عاملًا أو معمولًا لأي من أجزاء الكلام الذي اعْتُرِض فيه ([4]).

والكلام الاعتراضي له فائدته المميزة في النص/ الخطاب؛ فهو يدل على مزيد عناية المتكلم به؛ ولذلك يبادر به ويقحمه بين جزأي الكلام، ويسمح له أن يحتل من المراتب ما يشاء، فهو يتميز بنوع من الحرية في شغل المواقع، والتخلل بين أجزاء الكلام، يقول العلامة الغرناطي: "وجمل الاعتراض كالكلام الأجنبي بوجه عام، إنما يؤتى بالجملة تشديدًا، وإنباء بما يقصد من اعتناء، أو تحرير كلام؛ فلكون جمل الاعتراض أجنبية في الأصل عن الكلام حسن فيها ما لا يحسن في غيرها"([5])؛ ومن ثم يصف شيخنا محمد أبو موسى الجملة الاعتراضية بـ"الجملة العدوانية" إذ إنها تغتصب مواقعها اغتصابًا، وهي "ذات معنى متميز جدًا في الكلام الذي وقعت معترضة فيه؛ وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المبين يرمي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه؛ ليبادر القارئ

---

[1]- ويسميه قدامة بن جعفر: (الالتفات)، يقول: "ومن نعوت المعاني: (الالتفات) وبعض الناس يسميه: (الاستدراك) وهو: أن يكون الشاعر آخذاً في معنى، فكأنه يعترضه إما شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سلائلًا يسأله عن سببه، فيعود راجعًا على ما قدمه، فإما أن يؤكده، أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه" نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1963م، صـ167.ويسميه ابن القيم: "الفكّ"، يقول: "أما الفك فهو أن يفصل المصراع الأول من المصراع الثاني، أو الفقرة الأولى من الفقرة الثانية، أو الجملة الأولى من الجملة الثانية، ولا تتعلق الثانية بشيء من معنى الأولى... وهذا النوع منه في القرآن كثير، فإنه يأتي بجملة إثر جملة ليس لها تعلق بالتي قبلها، والنحاة يسمون ذلك: الجمل المعترضة". الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1408هـ، صـ341-

[2]- هذا مذهب الجمهور، وذهب الزمخشري إلى أن (الاعتراض) قد يقع في آخر الكلام، ويعرف بـ(الاعتراض التذييلي) وهو: الإتيان بعد تمام الكلام بكلام مستقل يتضمن معنى الأول وزيادة، ويكون في ذيل الكلام لا وسطه، قال الشهاب الخفاجي: "هذا على تجويز الاعتراض في آخر الكلام، وأكثرون يسمونه: (تذييلاً) والعلامة يجعل الاعتراض شاملاً للتذييل كما يعرفه من تتبع كلامه... ولا مشاحة في الاصطلاح" حاشية الشهاب على البيضاوي، 2/ 72. وهو ما ذهب إليه أغلب المفسرين بعد الزمخشري، يقول الآلوسي: "وعُنيَ بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام، أو يجيء آخره، متعلقًا به معنى، مستأنفًا لفظًا" روح المعاني، 1/ 438. ويقول ابن عاشور: "التّذييل من أصناف الاعتراض، وهو اعتراضٌ في آخر الكلام" التحرير والتنوير، 5/ 207.

[3]- ينظر: مغنى اللبيب، 5/ 104-105.، والمطول، صـ541- 542.

[4]- فـ "الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض" الخصائص، لابن جنى، تحقيق الشيخ: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1986/ 1987م، 1/ 338، ويقول الطيبي: "الاعتراض مستقل بنفسه، لا تعلق له بالسابق إلا من حيث المعنى" حاشية الطيبي على الكشاف (=فتوح الغيب) 6/67.

[5] - ملاك التأويل، 2/ 507.

والسامع بها غير متريث حتى يجد لها معنى؛ لأن تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها من الفصل، غير مستبشع. الجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكريمة، التي تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، ولو أن المتكلم هيأ لها مكانًا غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل"([1]).

والمتأمل في الخطاب القرآني، يجد أن الاعتراض من أبرز الظواهر الأسلوبية دورانًا فيه ([2])، كما يجد حيوية الجملة الاعتراضية بين الآيات وما من أذيالها وتوابعها؛ إذ تأتي، زيادة على التوكيد والتعليل، لنكات، أو أسباب كثيرة، يستدعيها الانتقال الاستطرادي في معان متماسكة، يأخذ بعضها بحجز بعض، كما يقول ابن عاشور ([3])، منها: التذكير، والتقرير، والتهكم، والتحذير، والتعريض، والتهديد، والوعد، والاعتبار، والموعظة، والحث على عمل ما، والامتنان...إلخ ([4]).

وتلك الأسباب هي التي تكسب (الاعتراض) ارتباطًا بالكلام الذي قبله، وتجعل له به علاقةً وتناسبًا؛ فمن أصولهم في هذا الباب أن "من حق الاعتراضي أن يؤكد ما اعترض بينه ويناسبه"([5])، كما أن "الجملة، أو الجمل الاعتراضية، لا بد لها من اتصال بما وقعت معترضة فيه"([6]).

ففي قوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ٦١ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ٦٢ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا} (النساء: 61- 63) يبين الإمام الرازي أن قوله تعالى: {فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم } اعتراضٌ، فيقول:" كلامٌ وقع في البين، وما قبل هذه الآية متّصلٌ بما بعدها، هكذا: (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرّسول رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودا، ثم جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلّا إحسانًا وتوفيقًا) يعني: أنّهم في أوّل الأمر يصدّون عنك أشدّ الصّدود، ثمّ بعد ذلك يجيئونك ويحلفون بالله كذبًا على أنّهم ما أرادوا بذلك الصّدّ إلّا الإحسان والتّوفيق، وعلى هذا التّقدير يكون النّظم متّصلًا، وتلك الآية{فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ} وقعت في البين كالكلام الأجنبيّ، وهذا يسمّى: اعتراضًا، وهو كقول الشّاعر ([7]):

إنَّ الثَّمَانِينَ، وَبُلِّغْتَهَا، قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانَ

فقوله: (وبلّغتها) كلامٌ أجنبيٌّ وقع في البين، إلّا أنّ هذا الكلام الأجنبيّ شرطه أن يكون له من بعض الوجوه تعلّقٌ بذلك المقصود كما في هذا البيت، فإنّ قوله: (بُلِّغْتَهَا) دعاءٌ للمخاطب وتلطّفٌ في القول معه، والآية أيضًا كذلك؛ لأنّ أوّل الآية وآخرها في شرح قبائح المنافقين وفضائحهم وأنواع كيدهم ومكرهم، فإنّ الآية أخبرت بأنّه تعالى حكى عنهم في أوّل الآية أنّهم يتحاكمون إلى الطّاغوت مع أنّهم

---

[1] - مراجعات فى أصول الدرس البلاغى، صـ127.
[2] - ينظر: الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة، دار الفارابي، بيروت، ط2، 2007، صـ344.
[3] - ينظر: التحرير والتنوير، 12/ 182.
[4] - ينظر: البرهان في علوم القرآن، 3/ 57. والمطول صـ544.
[5] - الكشاف، 1/ 484.
[6] - الكشاف، 3/ 448.
[7] - عوف بن مُحلّم الشيباني، يشكو كبره وضعفه لعبد الله بن طاهر. ينظر: أمالي القالي، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1344هـ/ 1926م، 1/ 50.

أمروا بالكفر به، ويصدّون عن الرّسول مع أنّهم أمروا بطاعته، فذكر بعد هذا ما يدلّ على شدّة الأحوال عليهم بسبب هذه الأعمال السّيّئة في الدّنيا والآخرة فقال:{فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ} أي: فكيف حال تلك الشّدّة وحال تلك المصيبة، فهذا تقرير هذا القول"([1]).

وفي قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ٢٤٣ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢٤٤ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ} (البقرة: 243-246) يقول ابن عاشور: "{مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا} اعتراض بين جملة: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ} إلى آخرها، وجملة: {أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ} قصد به الاستطراد؛ للحثّ على الإنفاق لوجه الله في طرق البرّ، لمناسبة الحثّ على القتال، فإنّ القتال يستدعي إنفاق المقاتل على نفسه في العدّة والمئونة مع الحثّ على إنفاق الواجد فضلًا في سبيل الله بإعطاء العدّة لمن لا عدّة له، والإنفاق على المعسرين من الجيش، وفيها تبيينٌ لمضمون جملة:{وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ} فكانت ذات ثلاثة أغراضٍ"([2]).

وفي قوله تعالى: {رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ} (الحجر: 2) يرى الطيبي أنه وما بعده واقع موقعه الاعتراض بين {الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ} (الحجر: 1) وقوله: {وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ} (الحجر: 6) ويعلل موقع الاعتراض بقوله "فإنه تعالى لما بالغ في وصف الكتاب على ما سبق حتى بلغ القُصْيا في كماله، وبالغوا في التكذيب حتى قابلوه بقوله: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ} سُلِّيَ صلوات الله عليه بقوله: ({رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ} أي: هون على نفسك فإنك بالغت في الإرشاد والإنذار، وهم أيضاً أفرطوا في التكذيب، فهم قوم جهلة قليلو الدراية، لو كانوا يودون الإسلام مرة فبالحري أن يُسارعوا إليه، فكيف وهم يودونه كل ساعة؟ وإذا كان كذلك فاقطع طمعك في ارعوائهم، ودعهم عن النهي عما هم عليه، والصد عنه بالتذكرة، بل مرهم بالأكل الأنعام والتمتع فيها أيامًا قلائل، فسوف يعلمون سوء صنيعهم. والله أعلم"([3]).

وفي قوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ} (يوسف: 21- 22) يرى العلامة الآلوسي أنه اعتراض بين قوله تعالى: {وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشۡتَرَىٰهُ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا} (يوسف: 21) وقوله : {وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ} (يوسف: 23) قال: "اعتراض جيء به أنموذجًا للقصة؛ ليعلم السامع من أول الأمر أن ما لقيه عليه السّلام من الفتن التي ستحكى

---

[1] - مفاتيح الغيب، 122/10.

[2] - التحرير والتنوير، 2/ 481.

[3] - حاشية الطيبي على الكشاف (=فتوح الغيب) 9/ 12.

بتفاصيلها، له غاية جميلة، وعاقبة حميدة، وأنه عليه السلام محسن في أعماله؛ لم يصدر عنه ما يخل بنزاهته" ([1]).

وفي قوله تعالى:{وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ١٤ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٥ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ} (لقمان: 13- 16) يبين الزمخشري علاقة الآية {وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ}وما تفرع عليها بما قبلهما وبعدهما، فيقول: "فإن قلت: هذا الكلام كيف وقع في أثناء وصية لقمان؟ قلت: هو كلام اعْتُرِضَ به على سبيل الاستطراد؛ تأكيدًا لما في وصية لقمان من النهى عن الشرك"([2]).

وفي قوله تعالى{ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ١١٦ فَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوّٞ لَّكَ وَلِزَوۡجِكَ فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ ١١٧إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ١١٩ فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ١٢٠ فَأَكَلَا مِنۡهَا فَبَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ١٢٢ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ} (طه: 116- 123) يرى ابن عاشور أن قوله: { ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ} (اعتراض بين قوله: {وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ} وقوله: {قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ} لأن " لأنّ الاجتباء والتّوبة عليه كانا بعد أن عوقب آدم وزوجه بالخروج من الجنّة، كما في سورة البقرة، وهو المناسب لترتّب الإخراج من الجنّة على المعصية دون أن يترتّب على التّوبة. وفائدة هذا الاعتراض: التّعجيل ببيان مآل آدم إلى صلاحٍ" ([3]).

وفي قوله تعالى: {ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ١ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ ٢ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ} (سبأ: 1- 3) يرى ابن عاشور أن قوله: {وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ} اعتراض بين ما تقدم من بيان سعة ملكه سبحانه وتعالى وإحاطته بكل شيء، وبين ما بعده من بيان سعة علمه سبحانه وتعالى، فيقول: "فالواو اعتراضية للاستطراد([4])، وهي في الأصل واو عطف الجملة

---

[1] - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، 6/ 401.

[2] - الكشاف، 3/ 494.

[3] - التحرير والتنوير، 16/ 328.

[4]- ليس (الاعتراض) معنى شائعًا من معاني الواو، ولعل أول من أثبته للواو هو الإمام الرضي، وذلك إذا فصلت بين أجزاء كلام تعلق بعضه ببعض معنى. ينظر: شرح الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، 2/ 136 وما بعدها، والمطول، صـ496، وصـ542. والشيخ الطاهر، وإن كان أطلق عليها في مثل هذه المواضع: (واو الاعتراض أو التذييل) إلا أنه يرجع بها تارة إلى معنى

المعترضة على ما قبلها من الكلام، ولمّا لم تفد إلّا التّشريك في الذّكر دون الحكم دعوها بالواو الاعتراضيّة؛ وليست هنا للعطف؛ لعدم التّناسب بين الجملتين، وإنّما جاءت المناسبة من أجزاء الجملة الأولى فكانت الثّانية استطرادًا واعتراضًا"([1]).

وفي قوله تعالى: {فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗۖ فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۚ } (محمد: 18) يذهب ابن عاشور إلى أنه متصل بقوله {وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنۡ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًاۚ} (محمد: 16) وهو أعلق الجمل بها تصالًا من حيث المعنى، أما الآية بينهما{وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ} (محمد: 17) فهي اعتراض، والواو اعتراضية لا عاطفة "والمقصود من هذا الاعتراض: مقابلة فريق الضّلالة بفريق الهداية على الأسلوب الّذي أقيمت عليه هذه السّورة كما تقدّم في أوّلها، فهذا أسلوبٌ مستمرٌّ، وإن اختلفت مواقع جمله"([2])

ومن لطائف القول بـ(الاعتراض) عند علماء المناسبات أربعة أمور:

أولًا: أن الجملة، على الرغم من كونها اعتراضية، قد تكون هي المقصود من السياق كله، ففي قوله تعالى: {قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا فَأۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٣٢ قَالَ إِنَّمَا يَأۡتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ٣٣ وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ هُوَ رَبُّكُمۡ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٣٤ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ٣٥ وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ} (هود: 32- 36) يرى كثير من المفسرين أن قوله: {أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ} إنما هو راجع إلى قول المشركين في القرآن الكريم، والأمر في قوله: { قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ} إنما هو للنبي ﷺ، وذلك يقتضي أن الآية اعتراضية في قصة هود عليه السلام، وهي راجعة إلى آية سابقة؛ تكريرًا وتأكيدًا {أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ } (هود: 13).

ومناسبة هذا الاعتراض أنّ تفاصيل القصّة، أي: قصة نبي الله هود عليه السلام، الّتي لا يعلمها المخاطبون تفاصيلٌ عجيبةٌ تدعو المنكرين إلى أن يتذكّروا إنكارهم ويعيدوا ذكره، وكون ذلك مطابقًا لما حصل في زمن نوح عليه السّلام، ويشهد له ما جاء في كتب بني إسرائيل، يدلّ على صدق النّبيء صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّ علمه بذلك مع أمّيّته وبعد قومه عن أهل الكتاب آيةٌ على أنّه وحيٌ

(الاستئنافية) تعطف مجموع كلام على مجموع كلام آخر، لا على بعض الكلام المعطوف عليه (التحرير والتنوير: 2/ 14) وتارة يرجع بها إلى معنى:" الحالية" (التحرير والتنوير: 2/ 108). والعطف في هذه الواو عطف صوري؛ إذ لا يراد بها الإشراك في الحكم، بل الإشراك في الإخبار، فما "الواو الاعتراضيّة في الحقيقة إلّا تعطف الجملة المعترضة على الجملة الّتي قبلها عطفًا لفظيًّا" التحرير والتنوير، 188/25.

[1] - التحرير والتنوير، 22/ 138. ويكون قوله: {عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ} على قراءة الرفع (وهى قراءة: المدنيَّيْن (نافع وأبى جعفر) وابن عامر ورويس عن يعقوب) خبرًا ثانيًا لضمير الجلالة في قوله: {وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ} وعلى قراءة الجر نعتًا لله في قوله: {ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ}.

[2] - التحرير والتنوير، 26/ 102.

من الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال البقاعي: "هذه الجملة التي هي المقصود بهذا السياق كله، وإن كانت اعتراضية في هذه القصة"(1).

وقد بين الطيبي كيف كانت هذه الجملة الاعتراضية مقصود السياق كله، بل المعنى الذي أَمَّتْهُ السورة كلها، فيقول: "وجدتُ هذه السورة الكريمة إلى خاتمتها مؤسسة على تسلي الحبيب، ودفع نسبة الافتراء من التنزيل، ألا ترى حين شرع في قصة نوح عليه السلام، وقبل أن يسردها، كيف أتى بقوله: {أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ} عاطفاً على مثلها بعد الكلام الطويل؟ ولهذا ذهب مقاتل إلى أنها في محمد صلوات الله عليه، وإن توسطت بين قصة نوح عليه السلام، ولما استوفى حقها جاء بقوله: ({تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ} (هود: 49) مزيداً للتسلي، وحين ختم السورة الكريمة جيء بقوله: ({وَكُلّٗا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَقُّ} (هود: 120)"([2]).

ثانيًا: أن الاعتراض قد يؤتى به في آية لمناسبة اعتراض في آية أخرى؛ حتى يتسق النظم بين الآيتين، ففي قوله تعالى في حديثه عن أهل النار يوم القيامة: {قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ} (الأعراف: 38) يرى ابن عاشور أن قوله تعالى: {كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ } اعتراض بين قوله ({قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ } وقوله ({حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا } وقد بين هذا الاعتراض دخائل نفوس أهل النار، وكيف تلعن كل أمة أسلافها الذين كانوا سببًا في إضلالهم ([3])، ثم ذهب ابن عاشور إلى أن هذا الاعتراض يقابله الاعتراض في الحديث عن أهل الجنة في قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٤٢ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ } (الأعراف: 42- 43) إذ يرى أن جملة: {تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ } حال من الضمير في قوله {هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ} (الأعراف: 42- 43) وجملة: {وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ} اعتراض بين الحال وصاحبها؛ فاتساق النظم في الآيتين يقتضي أن يكون أصل الكلام: (ونزعنا ما في صدورهم من غل تجري من تحتهم الأنهار خالدين فيها) ولكن جاء هذا الاعتراض بين حال وصاحبها{وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ} ليبين دخائل نفوس أهل الجنة، ونقاء صدورهم تجاه بعضهم؛ فيقابل " الاعتراض الّذي أدمج في أثناء وصف عذاب أهل النّار، والمبيّن به حال نفوسهم في المعاملة، بقوله: {كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ }" (4). فلهذه الجملة الاعتراضية: {وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ} مكانةٌ في الثّناء على أربابها، بمقدار ما لسابقتها الاعتراضية: {كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ} من ذم أربابها!

---

[1] - نظم الدرر، 9/ 282، وقد تكون الآية أن يكون في شأن نوح عليه السلام، والضمائر عائدة عليه، وعلى قومه "ويبقى اتساق الآية مطَّردًا، ويكون الضمير في قوله: (افْتَرَاهُ) عائدًا إلى العذاب الذي توعدهم به، أو على جميع أخباره. وَأُوقع الافتراء على العذاب من حيث يقع على الإخبار به. والمعنى: (أم يقول هؤلاء الكفرة افترى نوح هذا التوعد بالعذاب وأراد الإرهاب علينا بذلك) ثم يطرد باقي الآية على هذا" المحرر الوجيز 3/ 167. واستبعده ابن عاشور، ينظر: التحرير والتنوير، 12/ 63.

[2] - حاشية الطيبي على الكشاف (= فتوح الغيب) 8/ 32- 33.

[3] - ينظر: التحرير والتنوير، 8/ 120- 121.

[4] - ينظر: المرجع السابق، 8/ 131.

ثالثًا: أن مجموع آيات في سورة قد يكون مرتبطًا معنًى بمجموع آيات في سورة قبلها في ترتيب المصحف، وما بين الآيات في السورتين اعتراض، ففي الآية (16) من سورة القيامة في شأن القرآن الكريم: {لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ} يقول العلامة البقاعي: "والآية ناظرة إلى قوله تعالى في المدثر حكايةً: {إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ} (المدثر: 25) وما بينهما اعتراض في وصف حال القيامة، جر إليه قوله تعالى: {سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ} (المدثر: 26) أي: أن الذي خَيَّل به المُتَقَوِّل في القرآن أمران: أحدهما أنه سحر، والآخر أنه قول البشر. والعلم اليقين حاصل بانتفاء الأول، وأما الثاني فكان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخشى ألا يتقن حفظه؛ فتدخل عليه كلمة مثلًا فيكون من قول البشر؛ فنهاه الله تعالى عن العجلة، وضمن له الحفظ"([1]).

رابعًا: أنه قد يمتد الاعتراض عندهم ليكون بسورة كاملة بين سورتين، وَفق ما يقتضيه انتظام سياق آي السورتين، وانتظام المعاني فيهما، ولا بأس بطول ما اعتُرِض به بينهما؛ لأن الاعتراض تأكيد الكلام وتقريره؛ فهو جزء منه، مرتبط به، ومن طريف ذلك ما ذهب إليه الغرناطي من أن سورة الحشر اعتراض بين سورتي المجادلة والممتحنة! يقول في سورة الممتحنة: "افتتحت هذه السورة بوصية المؤمنين على ترك موالاة أعدائهم ونهيهم عن ذلك، وأمرهم بالتبري منهم، وهو المعنى الوارد في خاتمة المجادلة: {لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ} إلى آخر السورة، وقد حصل منها أن هذه أسنى أحوال أهل الإيمان، وأعلى مناصبهم "{أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُ} فوصى عباده في افتتاح الممتحنة:{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ} بالتنزه عن موالاة الأعداء، ووعظهم بقصة إبراهيم عليه السلام والذين معه في تبرئهم من قومهم ومعاداتهم، والاتصال في هذا بَيِّنٌ، وكأن سورة الحشر وردت مورد الاعتراض المقصود بها تمهيد الكلام، وتنبيه السامع على ما به تمام الفائدة"([2]).

***

هكذا، فقد صار مفهوما: (الاستئناف الابتدائي) و(الاعتراض) لدى العلماء الذين عُنوا بالتناسب القرآني، أداةً تفسيرية ناجعة تُردّ به الآيات التي تظهر مستقلة في موقعها الترتيبي، إلى وجه من الاتصال المعنوي يؤذن بامتزاجها والتئامها مع غيرها في النص/ الخطاب، وهو ما يسميه الزركشي بـ (المزج المعنوي) وقد فتح لهم ذلك بابًا من فقه المعاني في القرآن الكريم، يؤول بموجبها المختلف إلى مؤتلف، والمنقطع إلى متصل، والمتباين المتنافر إلى متناسب ومتجانس، ولا تحسبن ذلك من التكلف، بل التكلف في الغفلة عنه؛ لأن الاستهانة بهذه الروابط تدمر بناء النص أي نص، وتقيمه في نفسك أنقاضًا مختلَقة مشوهة.

بل إنهم انتقلوا من الحديث عن (المناسبة) بين الآيات في السورة، و(منازل) كلٍّ منها إلى الحديث عن (المناسبة) بين السور و(منازل) كلٍّ منها، وأوجه تراتبها في الخطاب القرآني في سياقه الترتيلي المستفتح بـ(أم الكتاب) والمختتم بسورة (الناس)([3])، فجعلوا العلاقات التي تتنزل فيها السورة

---

[1] - نظم الدرر، 21/ 100.

[2] - السابق، صـ333.

[3] - نقل ابن الزبير الغرناطي اختلاف العلماء في ترتيب سور القرآن الكريم: هل هو باجتهاد من الصحابة رضوان الله عليهم، أو بتوقيف من الرسول ﷺ، ولكن أيًّا من الرأيين لا يمنع من تبصر العلاقات بين السور، وموقع كل سورة من "رعي التناسب، والتفات التواصل والتجاذب، فإن كان بتوقيف منه، ﷺ ، فلا مجال للخصم بعد ذلك التحديد الجليل

من السورة هي نفسها العلاقات التي تتنزل فيها الآية من الآية؛ حتى بدا عندهم الخطاب القرآني، على تباعد مطارحه ومنازله، بناء واحدًا متلاحم الأجزاء، ذا مناسبة وترتيب في أجزائه، يُراعي أوَّلُهُ آخِرَه، كما يراعي آخرُهُ أوَّلهُ، على نحوٍ يُعد مسلكًا من المسالك الدقيقة في فقه تجاور المعاني ([1]).وقد دفع ذلك الإمام السيوطي إلى أن يجعل علاقة "البيان والتفصيل" هي العلاقة النصية الحاكمة، التي تؤلف بين سور الخطاب القرآني، وتنسق بينها، فيقول: "القاعدة التي استقر بها القرآن: أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن، طويلها وقصيرها"([2]).

ومن طريف ما ذهبوا إليه في هذا الباب أن الآيات كما أنها ربما تكون معترضَة؛ فكذلك ربما تكون السّورة معترضة بين سورتين، على نحو ما ذهب إليه الغرناطي من أن سورة الحشر اعتراض بين سورتي المجادلة والممتحنة! يقول في سورة الممتحنة: "افتتحت هذه السورة بوصية المؤمنين على ترك موالاة أعدائهم ونهيهم عن ذلك، وأمرهم بالتبري منهم، وهو المعنى الوارد في خاتمة المجادلة: {لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ} إلى آخر السورة... فوصى عباده في افتتاح الممتحنة:{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ} بالتنزه عن موالاة الأعداء، ووعظهم بقصة إبراهيم عليه السلام والذين معه في تبرئهم من قومهم ومعاداتهم، والاتصال في هذا بَيِّنٌ، وكأن سورة الحشر وردت مورد الاعتراض المقصود بها تمهيد الكلام، وتنبيه السامع على ما به تمام الفائدة"([3]).

***

(4)

وبعد، ففي ختام هذا البحث، أستطيع أن أؤكد أن مفهوم (التناسب/ المناسبة) عند علماء التفسير ومتشابه القرآن، أصبح مفهومًا "منظومة"([4]) يحرك في إطاره شبكة من المفاهيم اللسانية المترابطة، التي تمثل معالم نظرية كاملة، وأداة إجرائية فعالة في تحليل منازل الكلام في النص/ الخطاب اتساقًا وانسجامًا([5])؛ فالكلام إما أن يرتبط بما قبله عامليًّا فيكون في منزلة القيد لما قبله؛ فهو

والرسم، وإن كان مما فَوَّضَ فيه الأمرَ إلى الأمة بعده، فقد أعمل الكل من الصحابة في ذلك جهده، وهم الأَعْلِياء بعلمه، وَالمُسَلَّم لهم في وعيه وفهمه، والعارفون بأسباب نزول الآيات، ومواقع الكلمات" البرهان في تناسب سور القرآن، لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب، 1410 هـ / 1990 م صـ182- 183.

[1] - ينظر: النص وآليات الفهم في علوم القرآن، دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، محمد الحيرش، الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2013م، صـ293.

[2] - تناسق الدرر فى تناسب السور، السيوطى، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986م، صـ65.

[3] - البرهان في تناسب سور القرآن، صـ333.

[4] - (المفهوم المنظومة) مصطلح يشير إلى أن المفهوم ليس مفردًا، بل يستبطن في بنائه منظومة متكاملة من المفاهيم، والدلالات، بحيث لا يمكن فهمه أو تلمس قيمته في بنية العلم إلا من خلال تحليل ما يرتبط بهذا المفهوم من (مقولات) وما يتعالق معه من (مفاهيم).

[5] - يفرق الدرس اللساني، في إحدى مقارباته، بين مفهومي: "الاتساق" و"الانسجام"، فالاتساق يتعلق بما هو متحقق وظاهر من العلاقات اللفظية في النص/ الخطاب، والانسجام يتعلق بما هو كامن وخفي من العلاقات المعنوية، ينظر: لسانيات النص، محمد الخطابي، صـ 5- 6.

في حيزه ومن جملة ذيوله، وحينئذ يكون المزج بين الكلامين في النص/ الخطاب مزجًا لفظيًّا، وإما أن ينقطع عنه عامليًّا؛ فليس من سببه ولا من جملة ذيوله، وحينئذ تكون العلائق المعنوية طريق المزج بين الكلامين في النص/ الخطاب على امتداد أفق نموّه وتتابعه؛ ومن رأيناهم يتحدثون عن مفاهيم من نحو: العطف، والاستئناف، والاعتراض، والتذييل، والاقتضاب، والمقاولة، والتلقين، والفذلكة، والاستطراد، وتربية الفائدة، والبيان، والتقرير، والتأكيد، والتفريع، والتعليل، والتناظر، والتشابه، والإدماج...إلخ). وما أكثر القضايا التي قاد إليها الوقوف على تلك "المفاهيم" وما ألطفها!

وكلها مفاهيم تنتقل من بيان (البنية العاملية) التي مجالها الجملة وما يتنزل منها منزلة القيد، إلى بيان (العلاقات المعنوية) بين الجمل؛ حيث تتلاحظ المعاني وتتداعى وَفق (نحو معنوي) يبحث عن المنطق الثّاوي في النص/ الخطاب وراء تتابع المعاني فيه، وترابطها، ومجيء بعضها في إثر بعض، مما يجعل "أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعضٍ؛ فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التّأليف حاله حال البناء المحكم، المتلائم الأجزاء"([1]).

فكانت عنايتهم ببيان الأصول الدلالية التي يقوم عليها (التباس الكلام بالكلام) و(تفرع المعنى على المعنى)، تضاهي عنايتهم بـ (البنية العاملية وانغلاقها).

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،،

[1] - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 1/ 36.

أهم المراجع:

- آل حم (غافر- فصلت) دراسة في أسرار البيان، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1430هـ/ 2009م.

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ/ 1974م.

- أحكام القرآن، للشافعي، جمع البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، قدم له: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414 هـ/ 1994م.

- أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط1، 1412هـ.

- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، تأسيس نحو النص، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس،2001م.

- الإغفال (= المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب: معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج): أبو علي الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1424هـ/ 2003م.

- الإمام البقاعي، جهاده ومنهاج تأويله بلاغة القرآن، محمود توفيق محمد سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1424هـ.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط1، 1420هـ.

- البرهان في تناسب سور القرآن، ابن زبير الغرناطي، تحقيق: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ط1، 1410 هـ - 1990م.

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة، ط1، 1376 هـ / 1957م.

- التحرير والتنوير (=تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) الشيخ الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

- تفسير الطبري (=جامع البيان في تأويل القرآن) محمد بن جرير، تحقيق: الشيخ محمود شاكر، الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م.

- التفسير الكبير (= مفاتيح الغيب) فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420هـ.

- جواهر القرآن ونتائج الصنعة، جامع العلوم الباقولي، قرأه وشرحه: محمد أحمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ/ 2019م.

- حاشية الأمير على مغني اللبيب، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- الخاطريات، لابن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، صـ39.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1997 م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988/1986م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي. تحقيق: أحمد الخراط دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ.
- درة التنزيل وغرة التأويل، الخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، وزارة التعليم، ط1، 1422هـ/ 2001م.

- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه، أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ/ 1992م.
- دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، مكتبة: وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ/ 1987م.
- دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، دراسة منهجية تحليلية، محمود توفيق محمد سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1438هـ/ 2017م.

- دلائل النظام، عبد الحميد الفراهي الهندي، المطبعة الحميدية، 1388هـ.
- الزمر- محمد، وعلاقتهما بآل حم (دراسة في أسرار البيان)، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1433هـ/ 2012م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1،، 1415هـ.

- استقيموا على الطريقة: مراجعات في الفهم والإفهام في باب الوصل والاتصال، محمود توفيق سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2024م

- شرح الكافية، للرضي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008 م.

- شرح مغني اللبيب المسمى بـ(شرح المزج) للعلامة الدماميني، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب (= حاشية الطيبي على الكشاف) تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف: محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434 هـ - 2013 م.

- الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان: ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 1408هـ.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط3، 1408هـ/ 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، د. ت.

- لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2012م.
- مبدأ الانسجام في تحليل الخطاب القرآني من خلال علم المناسبات، شوقي البوعناني، مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، المغرب، بيروت، ط1، 2018م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، د. ت.
- مراجعات في أصول الدرس البلاغي، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط1، 1426هـ/2005م.
- المرتجل في شرح جمل الجرجاني، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م.
- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (ويسمى: المقصد الأسنى في مطابقة كل سورة للمسمى) للإمام البقاعي، قدم له وحققه: عبد السميع محمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1408 هـ/ 1987م.
- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو، ودومينيك منغو، بإشراف وترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس،2008م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الوطني للثقافة والفنون، الكويت ط1، 1421هـ.
- مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل، لأبي الحسن الحرالي المراكشي، تحقيق: محمادي بن عبد السلام الخياطي، دار النجاح الجديدة، المغرب، ط1، 1418هـ/ 1997م.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل: أبو جعفر الغرناطي، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت
- المعنى القرآني (معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة، رؤية منهجية ومقاربة تأويلية) محمود توفيق محمد سعد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1442هـ/ 2021م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1986.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1430هـ/2009م.
- المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجدوب، منشورات كلية الآداب، سوسة-تونس، ط1، 1998م.
- النص وآليات الفهم في علوم القرآن، دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، محمد الحيرش، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان- بيروت، ط1، 2013م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للإمام البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.